نشأة علم نقد المتن وتاريخه، وعوامل ظهوره

نقد متن الحديث في عصر النبوة

اعداد: د.نضال علي حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداف من دراسة نقد المتون :

لما كان متن الحديث هو الغاية من مباحث علومه، كان نقد المتون من أهم علومه مما جعل اهتمام العلماء به مبكرا، إذ يمثل الركن الثاني الذي يحكم من خلاله بقبول الحديث أو رده، ما كان اهتمامهم بالسند إلاّ لأنه الطريق الموصلة للمتن، ومما يزيد من اهمية دراسة هذا العلم ما فيه من اهداف علمية نلخصها بالتالي:

١- التعريف بجهود علماء الجرح والتعديل في نقد الحديث بشقيه، المتن والإسناد، وأنه كان عندهم أهم ركيزة من ركائزئهم في نقد الرواة والحكم عليهم، والرد على من يقول بإغفال علماء الحديث لنقد المتن.

٢- الكشف عن التنوع الاجتهادي في التعامل مع نقد المتن عند علماء الجرح والتعديل، ومعرفة المعايير التي حاكموا بها المتون، والأسباب الموجبة لنقده عندهم، وتسليط الضوء على جملة من نصوصهم المبثوثة في كتب الرجال، وكتب العلل والتي تمثل الجانب العملي والتطبيقي لنقد مرويات الرواة .

٣- بيان سمات ائمة الجرح والتعديل في نقد الروايات سندا ومتنا والتي كانت تتجسد في الدقة والأمانة العلمية والالتزام بأصول النقد، ليزول شكّ المرتاب في دقة عمل المحدثين فيزدادوا وثوقا بالسنة ، وتعلقا بها، وصمودا أمام الطاعنين.

٤- الدفاع عن سنة النبي(صلى الله عليه وسلم) بإثبات حجية ما ثبت صحتها وفق أصول وقواعد الحديث المقررة عند علماء السنة، وتبرئتها من أقوال المغرضين الذين يسعون إلى طعن الحديث بدعوى، النقد على منهاج عصري.

٥- رد مزاعم آراء المستشرقين والمتأثرين بهم أن نقد الحديث والحكم عليه كانت تعتمد فقط على نقد السند، فإذا صح السند صح الحديث ولا عبرة بالمتن، وإن جرى نقد للمتن فهو قليل إذا ما قيس بنقد السند، فكان نقد سطحيا ينقصه المنهج العلمي .

أهم المراجع الحديثة في مناهج النقد عند المحدثين :

١- منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه لمحمد الأعظمي .

٢- مقاييس نقد متون السنة، لمسفر الدميني.

٣- اهتمام المحدثين بنقد الحديث لمحمد السلفي.

٤- أسباب اختلاف المحدَّثين لخلدون الأحدب.

٥- دراسات في مناهج المحدَّثين، لمحمد محمود أحمد هاشم.

٦- نقد متن الحديث: تأريخه ومقاييسه ومناهج العلماء فيه، لشفيق وينعزا.

٧- دراسات في منهج النقد عند المحدَّثين، لمحمد العمري.

٨- نقد الحديث في علم الرواية والدِرايَة، لحسين الحاج حسن.

٩- جهود المُحدِّثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، لمحمد طاهر الجوابي.

١٠- أصول منهج النقد عند اهل الحديث، لعصام احمد البشير .

التعريف بعلم نقد المتن

(النقد) لغة: هو تمييز الدارهم، وإخراج الزيف منها، أو ليميّز جيده من رديئه.

(النقد) اصطلاحاً: تمييز الصحيح من السقيم مع بيان علة ذلك.

(المتن) اصطلاحاً: فهو ما ينتهي إليه سند الحديث من الكلام والألفاظ.

(نقد الحديث) اصطلاحاً: تمييز الاحاديث الصحيحة من السقيمة والحكم على رواتها تعديلا وتجريحاً"

(علم نقد المتن): هو العلم الذي يعتني بدراسة مضمون متن الحديث من حيث خلوه من العلل القادحة، ومدى موافقته للأصول الشرعية الصحيحة، والقواعد العقلية الصريحة، والحقائق العلمية، والتاريخية الثابتة".

(نقد المتن في عصر النبوة)

تعود الجذور التأريخية لنشأة نقد الحديث إلى عصر النبي(صلى الله عليه وسلم)، إلاّ انه بقي على نطاق ضيق، فلم تكن الحاجة إليه ماسة، لوجود المشرع بين الصحابة، وللمكانة العليا التي تحلتها السنة النبوية عند الصحابة، لعلمهم بانها أصل ثاني بعد القران الكريم لشريعة الاسلام، فيها الحلال والحرام ، شارحة لكلام الله مبينة

لأحكامه، وانها وحي غير متلو، قال تعالى:{وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى* إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحى}(النجم:٤)، وقال تعالى: { وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}(النحل:٤٤).

قول النبي(صلى الله عليه وسلم): " فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء، المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة".

فتعلم الصحابة منهج التحري والتثبت من قبول الاخبار ونقلها امتثالا لأمر الله تعالى، وأمر رسوله(صلى الله عليه وسلم) بالتثبت في قبول ونقل الاخبار،

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ}(الحجرات:٦).

وقال تعالى:{وَما آتَاكُم الرسولُ فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا}(الحشر:٧).

فكانت الحيطة والتثبت منهجاً سلكه الصحابة في قبول الاخبار ونقلها استجابة لأمره تعالى ورسوله الكريم(صلى الله عليه وسلم).

ومع حرص الصحابة الشديد لتبليغ الدعوة الى الناس ونشر الشرع واحكامه، اتباعا لقوله(صلى الله عليه وسلم):" بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج" . الاّ انهم كانوا اكثر حيطة وتثبتا في نقل السنة خشية الوقوع في الكذب الذي حذرهم منه وبين لهم عواقبه، بقوله(صلى الله عليه وسلم): "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين".

وقوله(صلى الله عليه وسلم): "من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار".

فلما وقع عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم(رضي الله عنهما)، عندما رآه يقرأ سورة الفرقان بقراءة غير التي أقرأها له رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، انطلق به مسرعا إلى النبي(صلى الله عليه وسلم) ليتحقق ويتاكد منه فاخبره(صلى الله عليه وسلم) :"إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا منه ما تيسر".

ولم يكن ذلك تكذيبا وظنا منه بل لمزيد الحرص وتوقي الخطا والوهم في شرع الله.

وهكذا كان الصحابه يفعلون إذا استشكل عليهم أمراً، يلجأون الى النبي(صلى الله

عليه وسلم) ليستوثقوا منه ، ليس من باب الشك والتكذب لبعضهم انما من باب التوكيد والاستيثاق للطمأنينة القلبية.

من امثلة ذلك: ان **ضمام بن ثعلبة** رجل من أهل البادية جاء الى الرسول(صلى الله عليه وسلم)، فقال:" يا محمد، أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك، قال: "صدق"، قال: فمن خلق السماء؟ قال: "الله"، قال: فمن خلق الأرض؟ قال:"الله"،قال: فمن نصب هذه الجبال، وجعل فيها ما جعل؟ قال:"الله"، قال: فبالذي خلق السماء، وخلق الأرض، ونصب هذه الجبال، آلله أرسلك؟ قال:"نعم"، قال: وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا، وليلتنا، قال:"صدق"، قال: فبالذي أرسلك، آلله أمرك بهذا؟ قال:"نعم"، قال: وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا، قال:"صدق"، قال: فبالذي أرسلك، آلله أمرك بهذا؟ قال:"نعم"، قال: وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا، قال:"صدق"، قال: فبالذي أرسلك، آلله أمرك بهذا؟ قال:"نعم"، قال: وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا، قال:"صدق"، قال: ثم ولى، قال: والذي بعثك بالحق، لا أزيد عليهن، ولا أنقص منهن، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لئن صدق ليدخلن الجنة".

فضمام بن ثعلبة اراد ان يستوثق من النبي ويسمع منه بنفسه ما بلغه عنه.

وشدد النبي(صلى الله عليه وسلم)على الصحابة بضرورة اتقان حفظ الحديث بألفاظه كما سمعوها منه من غير تغيير او زيادة او نقصان، قال (صلى الله عليه وسلم): "نضر الله عبدا سمع مقالتي فبلغها كما سمعها".

وامثلة ذلك : قصة البراء بن عازب (رضي الله عنها) خير دليل عندما علمه النبي(صلى الله عليه وسلم) دعاءاً، ثم طلب منه، ان يردده عليه، قال:" فرددته عليه، فلما بلغت اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت قلت: ورسولك، فقال(صلى الله عليه وسلم): لا، ونبيك الذي أرسلت".

وقد اجاز الرسول(رضي الله عنها) التكلم في الرجل على وجه الذم، ان كان فيه مصلحة شرعية، لتحذير السامع وتنبيه الناس من سوء خلقه، فليس ذلك من باب الغيبة المذمومة، ومن امثلة ذلك: ما اخبرته عائشة(رضي الله عنها) حينما استأذن

رجل على النبي(صلى الله عليه وسلم) فقال:" ائذنوا له، فبئس ابن العشيرة – أو بئس أخو العشيرة –"، وقد كان خلقه سيء .

طبيعة النقد في عصر النبي(صلى الله عليه وسلم):

تمثل النقد في هذا العصر بتحري الصحابة والتثبت في قبول الاخبار ونقلها، الرجوع الى الرسول(صلى الله عليه وسلم) اذا اشكل عليهم فهم مراده والأجابة على سؤالاتهم، للاستيثاق والتاكد للطمأنية، توخي الدقة والصدق في النقل عنه(صلى الله عليه وسلم)، لخطورة الامر لتعلقه بالدين واحكامه الشرعية، والتشديد على ضبط إلفاظ الاحاديث واداءها كما سمعوها، من غير تغيير او زيادة او نقصان .

للاستزادة يراجع:

– دراسات في منهج النقد عند المحدَّثين، لمحمد العمري.

– منهج النقد عند المحدَّثين، للأعظمي .

– جهود المُحدِّثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف للجوابي.

–منهج المحدثين في نقد متون الاحاديث النبوية، للدكتورة موزة محمد الكور.

الكلمات المفتاحية: التثبت، نقد المتن، الحيطة.

منهج الامام البخاري في مسائل تتعلق بعدالة الرواة
الرواية عن المجاهيل، الوحدان، الضعفاء
جرح الاقران ، ابهام الجرح والتعديل

كلية العلوم الاسلامية – قسم الحديث استاذة المادة: د.نضال علي حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

الرواية عن المجاهيل

عرف الخطيب البغدادي **(المجهول)** هو من لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد ، ولم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به.

ويرى بعض ائمة الحديث كابن الصلاح، والنووي ان الجهالة غير مرتبطة بعدد الرواة بقدر ما هي مرتبطة بالشهرة ورواية الحفاظ عنه.

والشهرة نوعان : شهرة عين الراوي ، وهذه تنفي عنه جهالة العين، لكنه لا يوثق.

شهرة الرواي بطلب العلم ، وهذه تنفي عنه جهالة الحال.

أسباب جهالة الرواي أمران:

١- قد تكثر نعوت الراوي (من اسم او كنية أو لقب أو حرفة الخ) فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض، فيظن أنه آخر فيحصل الجهل بحاله.

-محمد بن السائب بن بشر الكلبي، نسبه بعضهم إلى جده، فقال: محمد بن بشر، وكناه بعضهم: أبا النضر، وبعضهم: أبا سعيد، وبعضهم: أبا هشام؛ فصار يظن أنه جماعة، وهو واحد، ومن لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئا من ذلك

٢- وقد يكون مقلا فلا يكثر الأخذ عنه، وصنفوا فيه الوحدان .

س/هل روى الامام البخاري عن مجاهيل ؟؟

ج: لم يرو البخاري في صحيحه عن مجهول قط، وكل رواته مشهورون بطلب العلم، وتداول أحاديثهم الحفاظ، فشرط الصحيح أن يكون الرواي معروفاً بالعدالة، وقد يروي حديثا عن من كان مقلا، ولم يتدوال حديثه الحفاظ، كون حديثه قد تعددت طرقه وانتشرت فيكون ذلك قائماً مقام الشهادة بثقته .

المسألة السادسة :الرواية عن الضعفاء

منهج البخاري في الرواية عن الضعفاء

اتبع البخاري منهجا علمياً في انتقاء الرواة، فلم يخرج في الأصول إلاّ لمن هو ثقة متصف بالعدالة، أما اخراجه عن بعض الرواة الذين تكلم فيهم من قبل غيره، أو الموصفين بالضعف، فلا يخلو من الأحوال التالية:

١- أن الصواب في هذا الراوي هو التوثيق، وأن تضعيف من ضعَّفه مردود عليه، فاحتج بعكرمة مولى ابن عباس وغيره وأخرج لهم في صحيحه، وقد طعن فيهم غيره، وهم ثقات عنده.

٢- أن الراوي مُضعف في الأحاديث التي يتفرد بها فقط، أما ما وافق فيه الرواة الآخرين فيقبل حديثه فيخرج له البخاري ما وافق فيه الثقات، لا ما تفرد به، مثل: أفلح بن حميد الأنصاري .

٣- أن الراوي مُضعف إذا روى عن شيخ معين ، أما إذا روى عن غيره، فقبل العلماء حديثه، فيجتنب البخاري روايته عن ذلك الشيخ الذي ضعف فيه، ويقبل بقية مروياته، مثل: معمر بن راشد عن ثابت البناني .

٤- أن الراوي مُضعف بالاختلاط والتغير، فيروي له البخاري عمَّن أخذ عنه قبل اختلاطه وتغيره ، مثل: حصين بن عبد الرحمن السلمي .

٥- أن الراوي عنده ضعيف، فلم يَسُق له البخاري حديثاً في الأصول، وإنما أورده في إسناد يريد به متابعة إسناد آخر على وجه التأكيد، أو الاستشهاد له به، أو في حديث معلق .

المسألة السابعة : الرواية عن الوحدان

يعرف **(الوحدان)**: وهم الرواة الذين ليس لهم إلاّ راو واحد.

يرى عامة أهل الحديث إذا لم يكن الرواي صحابيا لا يقبل روايته ويدخل الرواة الوحدان في قسم المجهول .

هناك بعض الرواة الوحدان وثقهم من أهل الحديث وقبلوا رواياتهم، ولكن تبقى درجة توثيقهم دون توثيق المشاهير من الرواة.

ذكر العلماء أن أقل ما ترفع به الجهالة عن الرواة أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم.

س/ ما هو موقف الإمام البخاري في الرواية عن الوحدان ؟؟

ج: أختلفت أنظار العلماء حول موقف الامام البخاري في الرواية عن الوحدان، وقد تبين بعد استقراء العلماء لمنهجه ما يأتي:

١- لم يروي لهؤلاء الوحدان حديثا تفردوا به.

٢- لم يعتمد على رواياتهم في الأصول بل ذكرها متابعة واستشهادا، ومعلقة.

٣- لم يسند لهم إلا شيء يسيراً جداً، وكان يقرنه بغيرهم من المشهورين.

٤- ما أخرجه عن الصحابة الوحدان، فلا تضر الجهالة بأعيانهم، أو انفرادهم، وقد ثبتت صحبتهم، لشهرتهم عند علماء السير، والصحابة كلهم عدول.

المسألة الثامنة :أبهام الجرح والتعديل

للعلماء في هذه المسألة أربعة أقوال:

القول الأول: لا يقبل الجرح إلاّ مفسراً خلافا للتعديل، لان ذكر أسباب التعديل فيه مشقة بخلاف الجرح، فإنه يحصل بأمر واحد فلا يشق ذكره، والناس مختلفون في أسباب الجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناءًا على ما أعتقده جرحا، وليس هو بجرح في واقع الأمر، **وهذا مذهب البخاري** ومسلم، والأئمة والحفاظ من أهل الحديث.

القول الثاني: لا يقبل التعديل إلا مفسراً **خلافا للجرح**، لأنه كثر التصنع بإسباب العدالة، وإلى هذا ذهب إمام الحرمين، والغزالي، والرازي وغيرهم.

القول الثالث: لا يقبل التعديل والجرح إلا بذكر أسبابهما، لأنه كما يجرح الجارح بما لا يقدح، قد يوثق المعدل بما لا يقتضي التعديل، وإليه ذهب بعض الاصوليون.

القول الرابع: قبول التعديل والجرح من غير ذكر اسبابهما إذا كانا المعدل والجارح عالمين بالاسباب، ذهب اليه جمهور الأصوليين، واختاره الخطيب البغدادي.

س/ هل يقبل البخاري الجرح والتعديل على الإبهام ؟؟

ج: من ينظر في مصنفات البخاري يجده لا يقبل الجرح إلاّ مفسراً، وقد يقبل الجرح والتعديل على الإبهام؛ إذا نسب إلى أحد النقاد المحققين كالأمام احمد وابن معين، لأن الأصل في المعدل أو الجارح أن يكون عالماً عارفا بأسباب الجرح والتعديل، وإلاّ فلا يقبل منه .

المسألة التاسعة :تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد

للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: يقدم الجرح على التعديل، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل، وبه قال الجمهور، وصححه ابن الصلاح.

القول الثاني: يقدم التعديل على الجرح، لأن الجارح قد يجرح بما ليس في نفس الأمر يعد جارحاً، والمعدل إذا كان عدلاً لا يعدل إلاّ بعد تحصيل الموجب للقبول.

القول الثالث: يقدم الأكثر، فإذا كان المُعدِلون أكثر عدداً يقدم التعديل والعكس صحيح، ذهب إلى ذلك بعض الأئمة.

القول الرابع: أنهما يتعارضان فلا يقدم أحدهما على الآخر إلا بمرجح.

س/ ما موقف الإمام البخاري إذا تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد ؟؟

ج: منهج البخاري عند تعارض الجرح والتعديل في راوٍ ان يقبل تعديل الناقد من غير بيان سببه، وأما الجرح فلا يقبله إلا مُفسرًا، وقد أحتج بجماعة من الرواة سبق جرحهم من غيره، ولم يبنوا الاسباب، فربما جرحوا بما ليسَ قادح، وهم عنده ثقات.

المسألة العاشرة :جرح الأقران لبعضهم

(الأقران): وهم المتقاربون في السن والإسناد، وربما اكتفى بالتقارب في الإسناد وإن لم يوجد التقارب في السن.

حذر العلماء من قبول **(جرح الأقران لبعضهم)** والمعروف **أن يطوى ولا يروى** وقد يكون سببه التحامل المذهبي، والخلاف في المعتقد.

عن الزبير بن العوام(رضي الله عنه) قال رسول الله(صلى الله عليه وسلم): " دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد، والبغضاء.. الحديث"

عن ابن عباس(رضي الله عنهما) قال:" استمعوا كلام العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض والذي نفسي بيده لهم اشد تغايرا من التيوس في زروبها ".

وقال الذهبي: وكلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به لا سيما إذا لاح أنه لعداوة أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين .

س/ ما هو موقف الامام البخاري في جرح الأقران ؟؟.

ج: لم يعتد البخاري بجرح الأقران بعضهم في بعض ، فكم من رواي جرح وتكلم فيه من قبل أقرانه، وقد وثقهم البخاري، وروى لهم في صحيحه، ومن ذلك لم يعتد بكلام مالك في محمد بن اسحاق وقوله عنه:" دجال الداجلين".

للاستزادة راجع

قاعدة في الجرح والتعديل للسبكي.
معرفة أنواع علوم الحديث،لابن الصلاح
نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،لابن حجر
تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي
عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل، لعبد العزيز فارح

منهج نقد المتون عند المحدثين

الشمولية ،الاسس ، الخصائص ، مسالك النقاد

المعايير، مناهج التصنيف

كلية العلوم الاسلامية – قسم الحديث استاذة المادة: د.نضال علي حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

شمولية منهج النقد عند المحدثين

جعل المستشرقون ومن تبعهم ممن ينتسبون للاسلام يوردون الشبه في الأحاديث، ويخالفونها بعقولهم، زعما منهم أن ذلك نقدا وتمحيصا للأحاديث ويتهمون المحدثين بانهم لم ينقدوا متون الحديث، بل متى ما صح السند قبلوا الحديثَ وإن كان مخالفًا لصريح المعقول والمنقول.

وهذه فرية لا يمكن أن تصحَّ بل لا يقولها إلا جاهل بالتراث الإسلامي الضخم في الحديث أو متجاهل له مآرب أخرى.

فقد برع المحدّثون في نقدهم للأسانيد والمتون، واهتمُّوا بالنقدين اهتماما بالغاً وانتهجوا منهجا علميا وعقليا دقيقا في نقد الأحاديث، أسانيدها ومتونها، وإن رميهم بعدم الاهتمام بنقد المتن ما هي إلى دعوى تفتقد إلى أي دليل أو برهان، وتنهار أمام أدنى بحث علمي، ونورد هنا بعض الادلة والبرهان رداً على دعواهم الباطلة:

أولا: إنَّ المحدث يعتمد في حكمه على الأحاديث أعتماداً كلياً على نقد السند، ويأتي نقد المتن تبعاً له فالسند هو طريق تصحيح نسبة المتن إلى من روي عنه، فإذا صحت نسبة المتن نظر فيه نظرة أخرى بحسب المعنى لتصحيحه، فقد يكون فيه تصحيف فيعدل، أو قلب أو ادراج، فيعرف، أو تعارض فيصار إلى دفعه بوجه من الوجوه المقررة عند أهل العلم.

ثانيا: ليس الأصل عند المحدثين هو نقد المتن إلاّ ما كان واضح الدلالة أنه لا يمكن صدوره عن النبي(صلى الله عليه وسلم)، قيل لشعبة: من أين تعلم أن الشيخ يكذب؟ قال: إذا روى عن النبي(صلى الله عليه وسلم): لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها، علمت أنه يكذب.

ثالثاً: أن كل علة ونكارة في المتن يجب أن يكون لها أصلاً في الإسناد، لأن ناقل المتن وراويه إنما هو من سلسلة الإسناد، ويعرف ذلك بجمع طرق الحديث وبيان القول في الرواة لمعرفة من الذي يمكن أن يأتي منه الوهم، حتى أن بعض المحدثين يلجئون في هذه الحالة إلى التعليل بما ليس بعلة كالعنعنة، واحتمال الخطأ، والظن أن الحديث أدخل على الشيخ بلا دليل واضح على ذلك.

رابعاً: أن نقد المتون ليس أمراً محدثاً بل هو أمر سلكه علماء الصحابة، وتبعهم في هذا أئمة الحديث من التابعين ومن بعدهم، ثم تطور النقد الحديثي وانتشر وظهرت الكتب الخاصة به، ثم جاء دور النقاد المحدثين الذين كانوا من بلدان مختلفة، ومن جماعات متنوعة فأخذوا علوم مشايخهم فوجد علم نقد الحديث سندا ومتنا وأصبح علما متكاملا له قواعده وأصوله.

قواعد كلية في نقد الحديث:

وضع علماء الحديث قواعد في نقد الحديث منها:

القاعدة الاولى : صحة الاسناد لا تستلزم صحة المتن .

القاعدة الثانية: الحكم على الرواة لا يكون إلاّ بعد جمع وسبر مروياته، وتتبع متونها، وقد يضعف الراوي بسبب ذلك.

القاعدة الثالثة: التوثيق والتجريح مسألة اجتهادية تعتمد على غلبة الظن.

شروط المتن الصحيح

١- عدم الشذوذ: (أي: مخالفة الثقة لمن هو اوثق منه).

٢- عدم العلة : (مثل الادراج ، الانقطاع ، الاضطراب ، الاقلاب وغير ذلك).

٣- عدم النكارة: (أي : التفرد بالحديث ، مع مخالفة من هو أوثق).

الأسس التي اعتمدها المحديثين في منهج النقد.

يقوم منهج النقد عند المحدثين على أسس ثابتة تتمثل بما يلي:

١- الإيمان بالغيب، قال تعالى:{الم*ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ*الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ} .

٢- الإيمان بصدق نبوة محمد(صلى الله عليه وسلم) ورسالته، وأن طاعته(صلى الله عليه وسلم) واجبة ، قال تعالى:{فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا} .

٣- انهم ينظرون إلى السنة على أنها وحي غير متلو، فأن كانت صحيحة لا يمكن أن تعارض القرآن معارضة حقيقية بل هي مبينة لمجمله أو مخصصة لعامه

ومما يشار إليه أن علماء الحديث كانوا لا يرون فتح باب النقد العقلي للمتون على مصراعيه خلافا لغيرهم كالمعتزلة قديما والمستشرقين حديثا وبنفس الأمر كانوا لا يغفلون العقل في منهجهم النقدي بل راعوه في أربع مواطن :

(عند السماع، والتحديث، والحكم على الرواة، والحكم على الاحاديث).

المعايير التي حاكم إليها المحدثون الأحاديث

اعتمد المحدثون عند نقدهم المتون على معايير طبقوها تطبيقاً دقيقاً، وحكموا على بعض الرواة بالضعف بالنظر الى المتون فخدموا السنة ونفوا عنها كل دخيل منها

١- ان لا يخالف صريح القرآن الكريم.
٢- أن لا يخالف متواتر السنة.
٣- ان لا يكون ركيك الألفاظ، بحيث لا يقوله بليغ أو فصيح.
٤- ان لا يخالف سنن الله في الكون والإنسان.
٥- أن لا يدعو للرذيلة والانحطاط بإنسانية الإنسان.
٦- ان لا يكون فاسد المعنى لمخالفته لبدهيات العقول.
٧- إن لا يخالف الحس والمشاهدة، كالحقائق العلمية.

٨- ان لا يشتمل على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، أو المبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير.

٩- أن لا يكون متن الحديث قد سبق وطعن به أحد من السلف المعتبرين .

١٠- ان لا يخالف الحقائق التاريخية المعروفة عن أيام الرسول والصحابة.

١١- أن لا يخالف القواعد العامة في الحكمة، والطب،والأخلاق.

١٢- أن لا يخالف المعقول في العقيدة والصفات.

١٣- أن لا يشتمل على سخافات يصان عنها العقلاء.

١٤-أن لا يكون فيما تعم به البلوى والمحدث يتفرد بحديثه .

١٥- ألا يكون ناشئاً عن باعث نفسي.

وعند النظر الى هذه المعايير نستطيع القول بانها تدور حول اربعة محاور رئيسية:

أولًا: مخالفة القرآن الكريم.

اعتمد الصحابة على القرآن الكريم في نقد بعض المرويات وتبعهم بذلك المحدثين وردوا النصوص التي خالفت ظاهر نص القران الكريم من امثلة ذلك:

قال ابن تيميّة: ان طائفة زعموا أن من سب الصحابة لا يقبل الله توبته وإن تاب، ورووا عن النبي(صلى الله عليه وسلم)، أنه قال:" سب أصحابي ذنب لا يغتفر "، وهذا الحديث كذب على النبي(صلى الله عليه وسلم) لم يروه أحد من أهل العلم، ولا هو في شيء من كتبهم المعتمدة وهو مخالف للقرآن، قال تعالى:{ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} ، هذا في حقّ من لم يتب.

وقال في حقّ التائبين:{قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ}.

ثانيًا: مخالفة السنة الصريحة الصحيحة.

مما يستدل به المحدثون على ضعف الحديث مخالفته للسنة الثابتة عن النبي(صلى الله عليه وسلم) من ذلك:

عن أبي هريرة(رضي الله عنه) قال رسول الله(صلى الله عليه وسلم):" الوضوء مما مست النار، ولو من ثور أقط"، قال: فقال له ابن عباس: يا أبا هريرة، أنتوضأ من

الدهن؟ أنتوضأ من الحميم؟ قال: فقال أبو هريرة: يا ابن أخي، إذا سمعت حديثا عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم) فلا تضرب له مثلا".

رد ابن عباس(رضي الله عنه) الحديث لمعارضته ما فعله النبي(صلى الله عليه وسلم)، فقال ابن عباس(رضي الله عنه):" أكل كتف شاة، ثم صلى ولم يتوضأ" ويؤيده حديث جابر بن عبد الله(رضي الله عنه) : "كان آخر الأمرين من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ترك الوضوء مما مست النار".

ثالثًا: النظر العقلي.

وردت أحاديث انتقدها بعض الصحابة بالنظر العقلي، وينبغي أن يعلم أن المعارضة العقلية لدى الصحابة موجودة في نقد المتون لكنها تبع لثبوت نصوص معارضة عندهم فيعضدون ذلك بالنظر العقلي، ومن امثلة ذلك:

عن سعيد المقبري عن أبي هريرة(رضي الله عنه) عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم) قال: " إذا حدثتم عني حديثاً تعرفونه ولا تنكرونه، قلته أو لم أقله، فصدقوا به"، فهذا الحديث وإن كانت رواته ثقات، فهو مما لا يجوز أن يكون مثله لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لا يأمر بتصديق من أخبر عنه ما لم يقله ويعارضه قوله(صلى الله عليه وسلم): "من حدث بحديث وهو يراه كذبًا، فهو أحد الكاذبين".

رابعًا: بعده عن نور النبوة.

وهذا المعيار من أدقِّ المعايير التي لا يمكن لأي أحد الخوض فيه إلا بعد أن يفني عمره في مدارسة الحديث وتذوق ألفاظه، فمن الأحاديث ما لا تحمل نور النبوة، وألفاظها ركيكة لا يمكن أن يقولها أفصح البشر(صلى الله عليه وسلم)، منها:

حديث: " لو كان الأرز رجلًا، لكان حليمًا ما أكله جائع إلا أشبعه" قال ابن القيم: فهذا من السَّمج البارد الذي يصان عنه كلام العقلاء فضلًا عن كلام سيد الأنبياء .

خامساً: مخالفة الوقائع الحسية أو التاريخ

من امثلة ذلك: القصة المشهورة أن بعض اليهود أظهروا كتاباً في زمن الخطيب البغدادي أدعو أنه كتاب الرسول(صلى الله عليه وسلم)، وأنه يقول فيه بإسقاط الجزية عن أهل خيبر وفيه شهادات لبعض الصحابة، فعرضوه على الخطيب البغدادي فنظر فيه، وقال: إنه مزور دون أن ينظر في إسناده، وذلك لأن فيه شهادة

سعد بن معاذ، الذي توفي عقب غزوة الخندق سنة خمس من الهجرة، ومعلوم أن غزوة خيبر كانت في السنة السابعة من الهجرة، وفيه شهادة معاوية بن أبي سفيان، الذي اسلم يوم فتح مكة في السنة الثامنة من الهجرة، أي بعد غزوة خيبر.

خصائص المحدثين ممن نقدوا المتون

جمع العلماء المحدِّثون ممَّن نقدوا المتن خصائص عديدة من أهمِّها:

١- الغزارة المعرفية بالسنة والتضلع منها، وهذا لا يتحقق إلا بكثرة المطالعة والعيش مع ما ثبت من سنة المصطفى(صلى الله عليه وسلم)، ومدارسة احاديثه حتى تختلط بحياته وأنفاسه، فيصير عنده ملكة قوية يستطيع من خلالها أن يدرك ضعف المتون، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه(صلى الله عليه وسلم)، وما لا يصح .

٢- مجالسة أهل الحديث ومدارستهم والسَّماع منهم السنين الطوال والتبحر العميق بهذا العلم والاطلاع الواسع على الاخبار المروية ومعرفة أحوال الرواة السابقين وطرق الرواية ، والوقوف على الأحاديث التي نقدها المحدِّثون الكبار وصيارفة الحديث حتى يتضح له منهجهم وطريقتهم في ذلك، ويقف على الضوابط والقواعد التي استخدمها هؤلاء في نقدهم للرواية. فيتمكن من أدوات العمل النقدي.

سمات منهج النقد عند علماء المحدثين

ان كلام النقاد في الحديث ورواته انما كان من باب صيانة السنة وابعاد يد العابثين عنها باعتبار ذلك مهمة دينية يفرضها الشعور بالمسؤولية، وكان النقد عندهم وسيلة وليس غاية، فسلكوا مسلكا أخلاقياً وموضوعيا لم يقصدوا منه سوى بيان أهلية الحديث المقبول، أو الرواة للرواية دون المساس بجوانب حياتهم الأخرى، وامتاز منهجهم النقدي بسمات من ابرزها:

١- الدقة والأمانة العلمية والنزاهة في أصدار الحكم على الرواية .

٢- البحث العميق عند تتبع الرواة ومروياتهم، والموضوعية في أصدار الاحكام.

٣- الأجمال في التعديل والتفصيل في الجرح .

مسالك النقاد في نقدهم للرواة والمرويات:

وتمثل جهد النقاد في الحكم على الرواة ومروياتهم في مسلكين:

أولا: تتبع الرواة واختبارهم من جهة العدالة والضبط ، وتتلخص عمليات النقد في هذا الاتجاه بما يلي:

١- ضرورة تحديد سن طلب الرواي للحديث ومعرفة المميز من غيره .

٢ - قبول رواية من عرف بالتدين واشتتهر بالحفظ والضبط وعدم التساهل في روايته للحديث.

٣- لا بد من معرفة طبقات الرواة ومعرفة تاريخ تلك الطبقات .

٤- احصاء شيوخ وتلاميذ الراوي وتحديد روايته عن شيوخه ورواية تلاميذه عنه.

٥- مقارنة رواية المشتركين في الشيخ الواحد للتأكد من ضبطهم واتقانهم والوقوف على الأخطاء والزيادات عند بعضهم.

٦ - اعتماد مصطلحات في الجرح والتعديل وتصنيفها في مراتب حسب درجة التوثيق والتضعيف .

ثانيا: مقارنة الروايات بعضها مع بعض ومقابلتها بعد جمعها، وسبرها، يفيد ذلك :

١- الكشف عن الرواة.

٢- تحديد جوانب التوثيق وخاصة من جهة ضبط الراوي.

٣ - بيان اسباب التجريح.

٤- بيان أهمية ما يرويه، ومدى صلاحية مروياته .

وتتمثل عمليات النقد في هذا الجانب في:

أ -التأكيد على ضرورة الاتصال بين حلقات الاسناد حيث يحدد كل راوي من رواة الاسناد طريقته في تحمله من شيخه.

ب وضع مسميات لمراتب القبول والرد بالنسبة لهذه الاسانيد أو المتون فيعرف بذلك الصحيح والحسن والضعيف والموضوع والمرسل والمعضل وغيرها.

ج- تتبع طرق الاحاديث لتمكن من الحكم عليها حكما اقرب ما يكون الى الصحة.

د- التعرف على العلوم الاخرى مثل علم الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والمدرج والغريب واسباب ورود الحديث.

منهجية علماء الحديث في التصنيف وأهم الكتب:

اعتنى الأئمة المحدثون في (نقد الحديث) عناية فائقة، وصنفوا في هذا الفن العديد من المصنفات وتنوعت مناهجهم وطرقهم في التصنيف، ومن أهمها:

١- المصنفات التي اعتمدت طريقة المسانيد، حيث قام المصنف بجمع أحاديث كل صحابي على حدة ثم عمد إلى نقد بعضها وبيان عللها، كالمسند المعلل، ليعقوب ابن ابي شيبة.

٢- المصنفات التي اعتمدت طريقة المسانيد، ولكن بجمع أحد احاديث المشهورين بالرواية من الرواة ، ثم اخراج ما فيها من العلل، أو ما شابه ذلك كما فعله علي بن المديني بأحاديث سفيان بن عيينه.

٣- المصنفات التي اعتمدت جمع الأحاديث على الموضوعات، والابواب الفقهية ، ثم استخراج عللها، كالعلل، لابن ابي حاتم.

٤- المصنفات التي اعتمدت في تدوين مادة النقد، سواء تعلق ذلك بالرواة، أو بمتون الاحاديث أو مسانيدها، نحو سؤالات الدارمي لابن معين، وسؤالات ابي داوود، لأحمد بن حنبل، وسؤالات الحاكم، للدارقطني.

٥- ما كتب بالاساس على أنه في الرواة ، فحوى مادة نقدية في علل الاحاديث ومتونها ، كالعلل ومعرفة الرجال ، للامام احمد.

٦- ما كتب بالاساس على أنه في علل الحديث، فحوى مادة نقدية في الرجال، مثل كتب الموضوعات ككتاب اللاليء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة للسيوطي.

٧- ما عرفه من كتب علوم الحديث التي تكلمت على الرواة او على الاحاديث في ابواب خاصة مثل: كتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر .

للاستزادة راجع:

- الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي.
- منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للمعلمي
- مقاييس نقد متون السنة، للدكتور مسفر، الدميني.
- جهود المحدثين في نقد المتن، لمحمد الجوابي.
- نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، لدكتور نجم خلف.

نشأة علم نقد المتن وتاريخه، وعوامل ظهوره

(نقد المتون في عصر الصحابة، وضوابطه)

اعداد: د.نضال علي حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

استمر الصحابة في منهج الحيطة والتثبت في قبول الراوية ونقلها، والحرص الشديد على اتقان وضبط الفاظ الحديث كما سمعوه وتوقي الخطأ عند اداءه خشية الوقوع بما حذرهم منه النبي بقوله(صلى الله عليه وسلم): "مَن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"، وأصبح الأمر اكثر ضرورة بعد وفاة الرسول(صلى الله عليه وسلم) واحتاج منهم مزيداً من الحيطة والتحري، مع اتصاف الناس آنذاك بالأمانة والصدق، والتنزه عن الكذب والافتراء، الاّ إن العامل البشري أثر على بعض الصحابة سواء الوقوع بالخطا والوهم أو النسيان، وكان الخلفاء الراشدون هم أول من وضع الأسس والضوابط للتثبت عن قبول ما يضاف أو ينسب إلى النبي(صلى الله عليه وسلم) من الاحاديث، خاصة ما تعلق منها بالاحكام الشرعية، حفظا منهم لأمانة الخلافة، وصيانة للسنة وتنقيتها من التحريف والتغيير لعظيم منزلتها باعتبارها الاصل الثاني للتشريع، فيها الحلال والحرام ومن أهم تلك الضوابط :

١- الحث على التقليل من الرواية :

كان الصحابة يتورعون في رواية الحديث خشية أن يحدث المكثر بما لم يحفظه؛ لأن ضبط المقل أكثر من ضبط المكثر، التخوف من الوقوع بالمحذور أخذاً لقوله(صلى الله عليه وسلم): " إياكم وكثرة الحديث عني، فمن قال عليَّ فليقل حقًّا ، أو صدقًا ومن تقول عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار".

٢- الحيطة والتثبت في صحة الرواية :

أول من احتاط وتثبت في صحة الرواية أبو بكر الصديق(رضي الله عنه)،كما وع في قصته مع الجدة التي جاءت إليه تلتمس أن توَرَّث، فقال لها:" ما أجد لكِ في كتاب الله شيئًا وما علمت أن رسول الله(صلى الله عليه وسلم) ذكر لك شيئًا، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: حضرتُ رسولَ الله(صلى الله عليه وسلم) يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر.

وتوسع عمر (رضي الله عنه) في التثبت فكان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب حتى غلب على ظن البعض أنه أول من انتقد الرواية، وتشدد علي(رضي الله عنه) في تحريه وقبوله الحديث، فكان يستحلف من يحدثه بالحديث فلا يرضى حتى يأخذ يمينه بالله أنه قد سمعه من النبي(صلى الله عليه وسلم)، فإذا حلف له صدقه .

٣- نقد المتون بعرضها على القران الكريم

ولم يقتصر منهج الصحابة على التثبت والتحري في قبول الروايات، بل كانوا ينقدون المتون بعرضها على القران الكريم، فإذا خالف القران ، قدم النص القراني وتركت الرواية، وهذا عمر (رضي الله عنه) يرد على قول فاطمة بنت قيس ان زوجها طلقها ثلاثاً، فلم يجعل لها الرسول(صلى الله عليه وسلم) سكنى ولا نفقة، فقال لها عمر (رضي الله عنه):" لا نترك كتاب الله وسنة نبينا(صلى الله عليه وسلم) لقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت، أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل :{ لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِينَ بِفاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ }".

وهذه عائشة(رضي الله عنها) تستدرك على عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) بحديث يرفعه:" إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه"، فقالت: وهِل ابن عمر، إنما، قال الرسول(صلى الله عليه وسلم): إنه ليعذب بخطيئته أو بذنبه وإن أهله ليبكون عليه"، وقالت: حسبكم القرآن :{وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ} ".

هذا وقد استدركت عائشة على عدد من الصحابة ويعد ذلك من نقد المتون، وقد جمعها الزركشي في كتابه: (الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة).

وليس ظنا منها بالصحابة واتهامها لهم بالكذب حاشاه الله وانما بهدف بيان الحق، فأنه شرع الله ولا مجال للتهوان بالتحري عن ثبوته في السنة.

ومصداق هذا قولها(رضي الله عنها) :"يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما إنه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ، إنما مر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على يهودية يبكى عليها، فقال: "إنهم ليبكون عليها، وإنها لتعذب في قبرها".

٤- نقد المتون بعرضها على ما ثبت من السنة .

من الوسائل التي اعتمدها الصحابة للتثبت من صحة المرويات عرضها على ما ثبت من السنة، وان كان اقل من الاعتماد بعرضها على ما جاء في القران لاتفاقهم مطلقاً على قطعية ثبوته .

ومنه ما اخرجه الترمذي من حديث ابي سلمة بن عبد الرحمن، قال: " دخلت على عائشة(رضي الله عنها)، فقلت يا أماه إن جابر بن عبد الله يقول الماء من الماء فقالت أخطأ جابر أعلم مني برسول الله(صلى الله عليه وسلم) يقول إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل أيوجب الرجم ولا يوجب الغسل".

وقد يتطلب عرض الرواية على متون السنة إلى مرجحات تختلف فيها وجهات النظر، ومن ذلك ما ثبت في الصحيح من حديث أبي بكر ابن عبد الرحمن، قال: "سمعت أبا هريرة(رضي الله عنه)، يقص، يقول في قصصه: من أدركه الفجر جنباً فلا يصم"، فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث، فأنكر ذلك، فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه، حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة(رضي الله عنهما)، فسألهما عبد الرحمن عن ذلك، قال:فكلتاهما قالت: كان النبي(صلى الله عليه وسلم) يصبح جنبا من غير حلم، ثم يصوم " .

فرجع عبد الرحمن، فذكر ذلك لأبي هريرة، فقال أبو هريرة: أهما قالتاه لك؟ قال: نعم، قال: هما أعلم، فرجع أبو هريرة(رضي الله عنه)، عما كان يقول في ذلك".

فهنا رجحت رواية عائشة وام سلمة (رضي الله عنهما)، لانهما أعلم بامر مختص بهما، مما دعا أبو هريرة(رضي الله عنه)، الرجوع عن قوله .

وقد كان لأمهات المؤمنين(رضي الله عنهن) مكانة جليلة لدى الصحابة والتابعين وكانوا يستنكرون أن يسألهم أحد أو يستفتيهم في الأحوال الخاصة مع وجود أمهات المؤمنين.

وكان الصحابة يتقبلون النقد ولا يرونه من باب الطعن أو الذم، حرصا منهم على تصحيح ما يتوهم به، وكانوا يحسنون الظن فيما بينهم بعضهم فقد لا يسمع الحديث مباشرة من النبي(صلى الله عليه وسلم) وانما يسمع بعضهم من البعض، وما ذلك

الا لثقتهم الكبيرة بامانة من حدثهم عن النبي(صلى الله عليه وسلم)، وانما يحدث الخطا والوهم فليس منا من معصوم من النسيان والخطا.

٥- الاهتمام بالفاظ الرواية ما أمكن.

حرص الصحابة على أداء الأحاديث بلفظها كما سمعوها من غير تغيير، وحجتهم في ذلك، قوله(صلى الله عليه وسلم): "نضر الله عبدا سمع مقالتي فبلغها كما سمعها" أو قال: "فوعاها ثم أداها كما سمعها".

واكثر من عظم أهتمامه بذلك عبد الله بن عمر(رضي الله عنهما) كان شديد التدقيق لما يسمعه من حديث رسول الله(صلى الله عليه وسلم).

بينما كان ابن عمر(رضي الله عنهما)، يحدث عن النبي(صلى الله عليه وسلم): "بني الإسلام على خمسة، على أن يوحد الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، والحج، فقال رجل: الحج، وصيام رمضان، قال: لا، صيام رمضان، والحج هكذا سمعته من رسول الله(صلى الله عليه وسلم)" .

٦- قبول الرواية بالمعنى بشرط ان يصح المعنى

كان الصحابي اذا استصعب رواية الحديث بلفظه، يرويه بالمعنى، فكانوا اعلم الناس باللغة وبمقاصد الشريعة، واعلم الناس بكلام ومراد الرسول(صلى الله عليه وسلم) من خطابه، والمحتمل من معانيه، وغير المحتمل .

فعن زرارة بن أوفى: " لقيت عدة من أصحاب النبي(صلى الله عليه وسلم)، فاختلفوا علي في اللفظ، واجتمعوا في المعنى".

٧- وضع قواعد لبيان مراتب الرواة من جانب الضبط .

وضع الصحابة حجر الاساس لقواعد علم الرجال، وكان هدفهم من وضع تلك القواعد على الرغم من ثبوت عدالة الصحابة جميعهم، التحوط من وقوع الخطأ او الوهم من بعضهم من ناحية ، ولرسم الطريق لمن ياتي بعدهم لكي يعملوا على

التحري والتثبت في قبول الروايات حرصا منهم على السنة النبوية وبقائها نقية كما تلقوها من ناحية اخرى.

من ذلك سأل عبد الله بن عمر أباه عمر(رضي الله عنهما) عن حديث حدثه به سعد ابن أبي وقاص(رضي الله عنه):" ان النبي(صلى الله عليه وسلم) مسح على الخفين" فقال عمر بن الخطاب(رضي الله عنه): " نعم، إذا حدثك شيئا سعد، عن النبي(صلى الله عليه وسلم)، فلا تسأل عنه غيره".

ومن تلك القواعد اختبار ضبط الرواي فكانوا اذا سمعوا حديثا عن النبي(صلى الله عليه وسلم)، يحدث به صحابي رجعوا عليه بعد فترة زمنية، ثم يطلبوا منه رواية الحديث، فيوازنون بين الرواتين، للتاكد من ضبط حفظه .

مثال ذلك عن عروة، قال: حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعته يقول: سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: "إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعا، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال، يستفتون فيفتون برأيهم، فيضلون ويضلون"»، فحدثت به عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم)، ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد، فقالت: يا ابن أختي انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثتني عنه، فجئته فسألته فحدثني به كنحو ما حدثني، فأتيت عائشة فأخبرتها فعجبت فقالت: والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو).

٨- طلب الرحلة بنية التثبت من الحديث.

كان الصحابة يتحملون عناء السفر ومشقته للتثبت من حديث رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، فهذا أبو أيوب الأنصاري رحل إلى عقبة بن عامر بمصر، فلما لقيه قال: حدِّثنا ما سمعته من رسول الله(صلى الله عليه وسلم) في ستر المسلم لم يبق أحدٌ سمعه غيري وغيرك، فلما حدَّثه ركب أبو أيوب راحلته وانصرف عائداً إلى المدينة ولم يحل رحله"،

قد استمرت الرحلة في جيل التابعين حيث تفرق الصحابة في الأمصار بعد الفتوحات يحملون معهم ميراث النبوة، فشاعت الرحلة في طلب الحديث حتى صارت منهجا ثابتا لطلب العلم .

(نقد المتون في عصر الصحابة ، وضوابطه)

ولما وقعت الفتنة بموت عثمان(رضي الله عنه) وبرز أهل الأهواء والبدع، وظهور المذاهب المختلفة، واجهت السنة الكذب والافتراء على رسول الله(صلى الله عليه وسلم) ، وكثر الوضع مما جعل الصحابة وكبار التابعين على حذر كبير في تعاملهم مع مرويات الناس ، وزاد طلب التثبت والاستيثاق من الخبر، فوضع الصحابة حجر اساس لعلوم الحديث، وهو طلب الاسناد، والتفتيش عن حال الرواة والاحتياط في تلقي الحديث ولم ينته عصر الصحابة حتى صار الاسناد من اصل من اصول الدين.

طبيعة نقد المتون عند الصحابة

-يتبين لنا ان الصحابة ما كانوا ياخذون الحديث جزافا بل مارسوا عملية النقد والاختبار وقد استشهدنا على ذلك بفعل الصحابةعند عدم قبول بعض الاحاديث، وتوقف بعضهم عن قبول الحديث الاّ بقرينة كما فعل ابو بكر، وعمر(رضي الله عنهما) واستحلف علي (رضي الله عنه) الراوي .

-تميز عصر أبو بكر وعمر(رضي الله عنهما) بالحث على تقليل الرواية لان كثرة الرواية مظنة الوقوع بالخطا وخوفا من ان يتسرب الى السنة بعض التحريف فكان ذلك منهجا وقائيا.

-احاطة بيت النبوة بالنبي(صلى الله عليه وسلم) تختلف عن باقي الصحابة ومعرفة كبار الصحابة تختلف عن معرفة صغار الصحابة ، ومن تاخر اسلامهم خلق هذا التفاوت اختلافا في ضبط الحديث ونقله والاحاطة بالحادثة وجعل بعضهم اليات وقرائن ليحاكموا بها من التبس عليه كلام الرسول او وهم به.

-مما ساعد ذلك محيط الصحابة الذي يبقى محدودا ومقيدا نسبيا ومن السهولة مراجعة حديث ما خصوصا ما يخالف ما تعم به البلوى او ما اشتهر من احكام وقد صوب بعضهم بعضا.

-لقد أصل الصحابة لنقد المتن ووضعوا له ضوابط وشروط،ان مفهوم نقد المتن اعلال متن الحديث وانكاره والقدح فيه كليا أو جزيئا لما ثبت من قرائن تدل على ذلك وان كان السند ظاهره الصحة.

– يرجع نقد الصحابة الى ضبط الرواة دون عدالتهم فالعامل البشري اثر على بعض الصحابة سواء الوقوع بالخطا والوهم أو النسيان.

–ظهر في عصر الصحابة أدوات نقدية هامة لضبط الحديث أهمها القران الكريم فكان حاضرا في حالة حصول تعارض الحديث مع ظاهر القران قناعتهم الراسخة بان مصدر الوحي واحد وقد اشتهر ذلك عن عائشة(رضي الله عنها) .

–ان من علامات فساد الحديث ان يدفعه ظاهر نص القران.

–عرض الصحابة الحديث على الحديث لينظر من توهم أو اخطا بالنقل، وتجلى الترجيح على الرجوع الى ما اشتهر من ذلك الزمن، أو سؤال أصحاب التخصص

للاستزادة راجع:

– دراسات في منهج النقد عند المحدَّثين، لمحمد العمري: ص١١–١٥

–جهود المُحدِّثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف للجوابي: ص ٩٤–١١٤.

–اهتمام المحدثين بنقد الحديث: ص ٣١٥–٣١٨

– نقد المتن الحديث: تأريخه ومقايسه، ومناهج العلماء فيه، لوينغرا:ص٤٣–٥٢

الكلمات المفتاحية: التثبت، نقد المتن، الوهم، الحيطة، الرواة، العامل.

الفرق بين منهج المحدثين ومنهج المستشرقين في نقد الحديث

اعداد: د.نضال علي حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

درس المستشرقين الإسلام بعقلية أوروبية، وحكموا عليه معتمدين على القيم والمقاييس الغربية المستمدة من الفهم القاصر والمحدود والمغلوط الذي يجهل حقيقة الإسلام، وحاولوا بشتى الوسائل الطعن في الاسلام وأهله ولما كان من الصعب عليهم أن يناولوا من القرآن الكريم، وجهوا سهام مطاعنهم إلى السنة النبوية المطهرة ، محاولين تشويهها بمختلف الاتهامات والافتراءات، وتناولوها بالطعن وقذف الشبهات حولها والتشكيك في صحتها، ومصداقية رواتها وخاصة المكثرين منهم للرواية .

وفيما يلي نذكر أهم الشبهات التي رددها المستشرقون، ونكتفي بالرد على الشبهة الثامنة، لتعلقها بموضوع دراستنا (**نقد الحديث**):.

الشبهة الأولى: بقاء حديث النبي(صلى الله عليه وسلم) مائتي عام دون تدوين.

الشبهة الثانية: لو كانت السنة النبوية ضرورية لحفظها الله كما حفظ القران، ولأمر النبي بحفظها وكتابتها كما أمر بحفظ وكتابة القران.

الشبهة الثالثة: ادعاءهم عدم الحاجة للسنة النبوية مستدلين بقوله تعالى: "مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ" وقوله: "وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ".

الشبهة الرابعة :أن النبي(صلى الله عليه وسلم) لم يستخدم سنته للتشريع وكان مصدر التشريع عنده القران وحده.

الشبهة الخامسة: لا داعي للأخذ بالسنة لأنها تعارض القرآن وتتعارض فما بينها.

الشبهة السادسة: أن حملة السنة كانوا جنودا للسلاطين والملوك وكانوا يضعون لهم الأحاديث.

الشبهة السابعة: اختلاف المحدثين في التوثيق والتضعيف.

الشبهة الثامنة: ان منهج النقد عند المحدثين اقتصر على نقد الإسناد دون المتن

الشبهة التاسعة: الأحاديث سجل مضطرب كثير الأغلاط ولا تبنى عليها حقائق تاريخية ثابتة.

زعمت فئة المستشرقيَن ومن تابعهم من المستغربيَن، بأن منهج المحدثين في نقد الحديث ومعرفة درجة صحته كان يعتمد فقط على نقد السند دون المتن، بل يزعموا أن نقد السند كان نقدا شكليًا ، وكان ينقصه منهجيَة النقد العامة ، وانه كان عقيما لم يثمر إلا الخلاف والفرقة، وليس له أثر يذكر في حفظ الحديث وصيانته .

يقول المستشرق شاخت:" ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه".

ويقول أبو رية من المستغربين: والمحدثون لا يعنون بغلط المتون ويقولون متى صح السند صح المتن.

لقد اختار المستشرقون منهجاً قائماً على نقد المتون دون الاسانيد وكان لهم فيه مسالك منها:

١- اعتمادهم على نصوص مفردة منقطعة عما ورد في موضوعها.

٢- كانوا يعولون على مصادر، ليست في مستوى البحث العلمي.

٣- وضعهم النصوص في غير موضعها وصرف ألفاظها إلى معان لا تحتملها اللغة العربية لتحقيق مأربهم.

٤- ايرادهم مقدمات جزئية ضعيفة وبنوا عليها نتائج ضخمة لا تناسب تلك المقدمات.

٥- يغفلون الحقائق التي تخالف استنتاجاتهم وتبطلها.

٦- تحريف النصوص، ونقلها نقلاً مشوهًا، وعرضها عرضًا مبتورًا. .

٧- اعتمادهم على الضعيف والشاذ من الأخبار دون الصحيح والثابت منها.

٨- إتباع ما تشابه من كلام أهل الحديث.

٩- إقامة المحاكمات للأحاديث بعقولهم.

٨- تضخيم مسألة وجود أحاديث موضوعة.

الرد على هذه الشبهة :

انّ الله تعالى شرّف هذه الأمة بشرف الإسناد وقد جعل المحدثون الاسناد أصلاً لقبول الحديث؛ فلا يقبل الحديث إذا لم يكن له اسناد نظيف، وهو أعظم وسيلة استعملها المحدثون من لدن الصحابة الى عهد التدوين كي ينفوا به الخبث عن حديث النبي(صلى الله عليه وسلم) ويبعدوا عنه ما ليس منه. وبين العلماء أهمية الاسناد

قال محمد بن سيَرين: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم "

قال سفيَان الثوري:الاسناد هو سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل.

لقد استعمل الصحابة(رضي الله عنهم) نقد المتون في التثبت من صحة الحديث ودون الوقوف على الإسناد، لما عُلم من عدالتهم وصدقهم، واعتمدوا في نقدهم للحديث المعارضة والمقارنة وذلك بعرض متن الحديث على ما تقرر من أصول الدين والقواعد الشريعة وما ثبت من السنة ، فاذا وافقهما صح الحديث، وان خالفهما فلا.

ومن الامثلة على ذلك اعتراض عمر(رضي الله عنه) عندما سمع حديث فاطمة بنت قيس وأن زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل لها الرسول(صلى الله عليه وسلم) سكنى ولا نفقة فقال عمر لا نترك كتاب الله وسنة نبيه(صلى الله عليه وسلم) لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى والنفقة، قال تعالى: { لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ } .

ثم زاد الإهتمام بالسؤال عن الاسناد بعد فتنة مقتل عثمان(رضي الله عنه)، ففي ذلك الزمان نشطت حركة الوضع واتخذ المحدثون اجراءات وقائيَة لمنع الكذابيَن من ترويج كذبهم، وللحفاظ على السنة فاستخدموا ضدهم سلاح الاسناد وكانوا يعتمدون في الحكم على الحديث على نقد الاسناد والمتن معا، فالسند طريق لتصحيح نسبة المتن إلى من روي عنه، فإن صحت تلك النسبة، نظر نظرة أخرى بحسب المعنى لتصحيحه .

فكان هناك تكامل وشمول في المنهج النقدي لدى المحدثيَن بحيَث شمل السند والمتن معا فيه، وكان نقد المحدثين للمتن واسعا كسعة نقدهم للسند، وربما كان نقدهم للمتن أوسع وأكثر من نقدهم للسند والأدلة من علم المصطلح كثيَرة على هذه القضيَة

ان زعم المستشرقيَن بأن المحدثين اعتنوا بنقد السند دون المتن هو وعلى شهرته أشد مزاعمهم ضعفا وأوضحها سقوطا .

ان المحدثين نقدوا المتون كما فعلوا تماماً في الأسانيد، واشترطوا لصحة الحديث خلوه من الشذوذ ، وسلامته من العلة القادحة، وبينوا أن الشذوذ والعلة تقدحان في المتن كما تقدحان في الإسناد ، وقرروا القاعدة المعروفة **وهي لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن** ، فقد يصح إسناد حديث ما ، ويرد لاطلاعهم في متنه على علة قادحة تقدح في صحته او لكون المتن شاذاً مخالفاً لما روي عن الثقات الأثبات، مما يؤكد على أنهم لم يُغْفِلوا نقد المتن وهم يبحثون في تحقق شروط الصحة في الحديث ولكن رغم ذلك كان استخدامهم نقد المتون قليل نسبة لاستخدامهم نقد الأسانيد لاسباب منها:

١- إن اعتناء المحدثين بالإسناد ليس لذاته وانما لمصلحة المتن، فمتى كان رواة الحديث من الثقات الاثبات كان الاطمئنان إلى صحة ما نقلوه أكثر.

٢- أن نقد السند طريقة مختصره للحكم على الحديث لان الراوي المتكلم فيه يتوقع منه الغلط والوهم بل وحتى الكذب.

٣-أن نقد المتن قد تختلف فيه وجهات النظر لاسيما وهو مسلك وعر، يحتاج عند استعماله إلى علم واسع، وتيقظ تام، بخلاف الكلام في الرجال، ونقد الأسانيد، وان كان في بعض حالات الأسانيد من ذلك الأمر كالعلل الخفية.

ومن الأمثلة على اختلاف الاراء ما نقل عن ابن عباس(رضي الله عنهما) لما سمع أبا هريرة يحدث عن النبي(صلى الله عليه وسلم) انه قال: "الوضوء مما مست النار"، فقال معترضا: أنتوضأ من الدهن؟ أنتوضأ من الحميم؟ فقال أبو هريرة: "يا ابن أختي إذا سمعت حديثاً عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلا تضرب له مثلاً" .

كل ذلك يدل على ما بذله العلماء من جهود جبارة في نقد المتون وتمحيصها فكان منهجهم في غاية العمق والموضوعية ، بعيد كل البعد عن السطحية والشكلية ، فكيف يقال بعد ذلك كله إن متن الحديث لم يلق من العناية والاهتمام ما لقيه الإسناد ؟! ، وصدق قوله تعالى : { فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ} .

مسائل في الجرح والتعديل
أختلف فيها العلماء

كلية العلوم الاسلامية –قسم الحديث استاذة المادة: د.نضال علي حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

المسألة(١): أشتراط العدد في التعديل

للعلماء في المسالة ثلاثة أقوال:

القول الاول: لا يثبت ذلك إلاّ باثنين، كما في الجرح والتعديل في الشهادات.

القول الثاني: لا يشترط فيهما وإن كان الأحوط في الشهادة الإستظهار بعدد المزكي

القول الثالث: يشترط في الشاهد ولا يشترط في الراوي، لأن العدد ليس بشرط في قبول الخبر فلم يكن شرطا في الراوي بخلاف الشهادة فإن العدد يشترط في قبول الشهادة والحكم بها فكان شرطا في الشهادة.

المسألة(٢): هل يقبل تعديل النساء وتجريحهن؟؟

أنقسم العلماء في هذه المسألة إلى قسمين:

القسم الأول: يرى عدم قبول تعديل النساء لا في الرواية، ولا في الشهادة، وإليه ذهب أكثر الفقهاء من أهل المدينة.

القسم الثاني: يرى قبول تعديل المرأة والعبد العارفين، فكما تقبل روايتهما تقبل تزكيتهما، ولا شيء يمنع من ذلك من إجماعٍ أو غيره وهو قول الجمهور.

ومن أدلة مشروعية تعديل المرأة وتجريحها:

قصة الإفك وسؤال النبي(صلى الله عليه وسلم) بريرة جارية، عائشة(رضي الله عنها)، وزينب بنت جحش واعتماد قولهما. مما يستدل به جواز تعديل النساء .

المسألة(٣): هل تعتبر رواية العدل عن غيره تعديلاً له ؟

العلماء في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: لا يعتبر تعديلاً له مطلقاً؛ وهو مذهب أكثر أهل الحديث.

المذهب الثاني: يعتبر تعديلاً له مطلقا؛ إذ لو علم فيه جرحا لذكره، ولكان غاشا في الدين لو علمه، ولم يذكره، الى هذا ذهب الحنفية ورواية للامام حمد بن حنبل.

المذهب الثالث التفصيل: أن كان ذلك العدل الذي روي عنه لا يروي إلاّ عن عدل، **كانت روايته تعديلا**، وإلاّ فلاّ، كاحمد بن حنبل، والبخاري، يحيى القطان وغيرهما، لأنهم كانوا لا يروون إلا عن من يعتبرونه عدلاً، وهو المختار عن الأصوليين وبعض ائمة الحديث. أما إذا روى عنه من **غير تصريح باسمه**، فلا يكون تعديلاً له بل ولو عدله على الإبهام لم يكتف به.

المسألة(٤): هل يشترط ذكر السبب في الجرح والتعديل؟؟؟

والعلماء في هذه المسألة على أربعة مذاهب:

المذهب الاول: يشترط بيان سبب الجرح دون التعديل، لاحتياجه في ذكر اسباب التعديل إلى تفصيل جميع الأوامر والنواهي، بخلاف الجرح، فإنه يحصل بأمر واحد، وهذا مذهب أكثر الفقهاء والمحدثين.

المذهب الثاني : يشترط بيان سبب التعديل بخلاف الجرح، لكثرة التصنع في اسباب العدالة، واليه ذهب الإمام فخر الدين الرازي.

المذهب الثالث: الجرح والتعديل لا يقبلان إلا مفسرين، لأنه كما قد يجرح الجارح بما لا يقدح، كذلك يوثق المعدل بما لا يقتضي العدالة، حكاه الخطيب، والأصوليون.

المذهب الرابع : لا يشترط ذكر سببي الجرح والتعديل بل يُكتفى بالاطلاق، إذا كان الجارح والمعدل عارفا بصفة العدالة والجرح واسبابهما، ورعان بعيدا عن التعنت والتساهل والتعصب.

المسألة(٥): اذا روى العدل عن شيخ وسماه فهل ذلك تعديل له أم لا ؟

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: لاتجعل روايته عنه تعديلا منه له، عند أكثر أهل الحديث وغيرهم.

لأنه يجوز أن يروي عن غير عدل، فلم يتضمن روايته عنه تعديله.

القول الثاني: يجعل ذلك تعديلا منه له، لأن ذلك يتضمن التعديل، قال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي.

القول الثالث: يفصل؛ فإن كانت عادته أن لا يروى إلاّ عن عدل، كالشيخين، فتعديل، وإلاّ فلا، واختاره جماعة ومنهم النووي.

المسألة(٦): هل يجزئ التعديل على الإبهام ؟؟

القول الاول: لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل، فإذا قال: حدثني الثقة أو نحو ذلك، مقتصرا عليه لم يكتف به، وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده، أو بالاجماع، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف ذكره الخطيب البغدادي وغيره.

القول الثاني: يجزئ التعديل على الإبهام، يكتفي بذلك **مطلقا لو عينه**؛ لأنه مأمون في الحالتين معا، فإن كان القائل لذلك عالما مجتهدا كمالك، والشافعي وكثيرا ما يفعلان ذلك، كفى في حق موافقه في المذهب.

للاستزادة راجع

- ❖ تدريب الراوي في شرح تقريب، للنواوي .
- ❖ فتح المغيث بشرح الفية الحديث، للعراقي.
- ❖ شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للقاري.
- ❖ تحرير علوم الحديث، للجديع .

الخطوات المتبعة في الجمع والتوفيق
بين أقوال ابن معين المختلفة في الرواة.

كلية العلوم الاسلامية – قسم الحديث استاذة المادة: د.نضال علي حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

ونظراً لما تميز به الإمام يحيى بن معين من بمعرفته الواسعة بالرجال وأحوالهم، حتى إذا اختلف أساطين العلم رجعوا إليه، ويعد من النقاد المتشددين في الجرح والمتثبتين في التعديل وتعدَّدت أقواله واختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرواة بسبب تعددت مجالسه وكثرة السائلين له عن الرجال، كما ان الرواة الذين تناولهم ابن معين جرحا وتعديلاً جم غفير، ولا شك ان يحصل منه الوهم في بعضهم، وقد يكون الاختلاف للتغير في الاجتهاد كما اختلف اجتهاد الفقهاء، قد سوَّغ الحفاظ من المحدِّثين ذلك الاختلاف بأن يكون ذلك الراوي عنده ثقة ثم يظهر منه ما يسوِّغ له تجريحه، واتبعوا خطوات مبنية على قواعد النقاد ومناهجهم الرصينة لدفع التعارض والتوفيق بين اقواله المختلفة في الرواة، وفيما يلي أهم تلك الخطوات :

١-التأكد من صحة الأقوال المنسوبة لابن معين:

مثال ذلك: العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي.

تعددت أقوال ابن معين فيه:

قال فيه في رواية ابن أبي خيثمة: "ليس بذاك، لم يزل الناس يَتَوَقَّون حديثه" .

وفي رواية عباس الدوري: "ليس حديثه بحجة". وهو وسهيل قريب من السَّواء"

وفي رواية عبد الله بن أحمد: "مضطرب الحديث، ليس حديثه بحجة" .

وفي رواية عبد الله الدورقي: "ليس بالقوي" .

وفي رواية ابن طهمان : "صالح الحديث" .

وفي رواية الدارمي: "ليس به بأس، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف".

وثقه الإمام أحمد بروايتي ابنه، وأبي داود.

اخرج له مسلم والأربعة وأحمد ومالك والدارمي.

وقال ابن عدي: "ما أرى بحديثه بأساً" .

قال الذهبي:" قلت لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، لكن يتجنب ما أنكر عليه".

٢- التأكد من صحة أسم الراوي المقصود في نقد ابن معين .

مثال : تكلم ابن معين رواة ثلاث يتفقون في اسماءهم واسماء ابائهم

الراوي الأول:المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عيّاش المخزومي.

الرواي الثاني: المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي.

الراوي الثالث: المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الحزامي .

روى عباس الدوري عن ابن معين توثيقه للمخزومي.

وتضعيفه المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي.

فانكره أبو دواد وقال: غلط عباس ، المخزومي:ضعيف.

٣- التثبت من النقل الصحيح عن ابن معين .

مثال ذلك : قال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: قد روى مالك عن شيخ له، يقال له عبد الملك بن قُرَيْب وهو الأصمعي.

وساق مالك في موطأه عن عبد الملك بن قُرَير وهُو الأصمعي.

قال الخطيب البغدادي: قد غلط ابن معين في هذا القول غلطاً ظاهراً وحديث مالك صحيح، ويُرى أن الوهم دخل عليه لاتفاق الأسمين وتقارب اسم الأبوين .

٤- ان لا يصدر قوله في الرواي على سبيل المزاح .

مع شدة ورع يحيى بن معين كان يمزح مع بعض الرواة وقد يجرح ولا يريد حقيقة الجرح، وإنما يجري كلامه على سبيل المزاح.

مثال ذلك: روى الخطيب البغدادي عن أحمد بن حنبل قال:" كنت مع يحيى بن معين، فلقي أبا بدر، وكان أبو بدر شجاعاً شيخاً صالحاً صدوقاً كتبنا عنه قديماً، فقال له ابن معين: اتق الله يا شيخ، وانظر هذه الأحاديث لا يكون ابنك يعطيك،

قال أبو عبدالله: فاستحييت وتنحيت ناحية، فبلغني أن الشيخ، قال: إن كنت كاذباً ففعل الله بك وفعل. قال الحافظ ابن حجر: فكأنه كان مازحه فما احتمل المزاح، وحكى الدوري عنه توثيقه للشيخ.

٥- التأكد من عدم وقوع التصحيف في مصطلحي: (لا بأس به)، و(ليس بشيء).

مثال ذلك: عيينة بن عبد الرحمن بن جَوْشن الغطفاني .

أورده ابن شاهين في كتابه(المختلف) وذكر ان يحيى ابن معين قال عنه في رواية ابن الهيثم :" ثقة وأبوه ثقة" .

وفي رواية الدوري: "أنه ثقة". وفي رواية ثانية له قال: "ليس بشيء".

وقال ابن شاهين: ويحتمل أن يكون القول فيه قول ابن حنبل قال:" ليس به بأس، صالح الحديث"، وأحد قولي يحيى بن معين؛ لأن يحيى قد وثقه في رواية، وضعفه في أخرى" والصواب قوله: "لا بأس به" لذا قال الحافظ الذهبي: وثقه ابن معين .

٦- قد يطلق ابن معين قول:(ليس بشيء) ولا يريد به الراوي بل أحاديثه القليلة.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمته: (العزيز بن المختار الدباغ البصري):

وثقه ابن معين في رواية ابن الجنيد وغيره .

وقال في رواية ابن أبي خيثمة "ليس بشيء".

قال أبو حاتم الرزاي: مستوي الحديث ثقة، ووثقه العجلي، وابن البرقي، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء قلت: احتج به الجماعة.

وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين من قوله:" ليس بشيء"، أن أحاديثه قليلة جدا، أما قول ابن معين فهو كما ذكر ابن حجر: "ثقة" رواه ابن الجنيد، والدوري.

٧- اذا وردت أقوال ابن معين المختلفة في الراوي الواحد في وقت أو أوقات مختلفة فالمعول عليه القول الأخير.

مثال ذلك: زكريا بن منظور بن ثعلبة القُرَظي

قال فيه ابن معين في رواية الدوري: "ليس بشيء" ، وقال وفي مرة: فراجعته فيه مراراً فزعم أنه:" ليس بشيء"، قال:"وكان طفيلياً".

وقال الدوري : قد سألتك عنه مرة، فلم أرك فيه جَيِّد الرأي، فقال: ليس به بأس،

وإنما كان فيه شيء؛ زعموا أنه كان طفيلياً يؤيد قوله الأخير، قول الدارمي : قلت-لابن معين-: فزكريا بن منظور، كيف حديثه؟ قال: ليس به بأس" .

٨-قد ينفرد أحد الرواة برواية القول السابق لابن معين في راو ويخالفه فيه الرواة الآخرون، وخاصة البغداديون منه الملازمون له.

بينما الرواي للقول الاول يكون قد صحبه مبكرا ثم استقر في بلده بعيدا عنه .

مثال ذلك": :عثمان بن عُمَيْر، أبو اليقظان الكوفي الأعمى.

انفرد الدارمي عن بقية الرواة عن ابن معين بتعديل الرواي، قال: "ليس به بأس"

اما الروايات الاخرى التي نقلت عن ابن معين في عثمان :

في رواية الدوري:"ليس حديثه بشيء".

وفي رواية ابن الجنيد:"ليس بذاك"، وعقّب في موضع ثاني بقوله: "كأنه ضعفه ".

وعند التحقيق نجد أن رواية الدارمي أقدم من روايات بقية الرواة عنه، وعليه فالرأي الراجح ما رواه ابن الجنيد، والدوري تضعيف النقاد قال الحاكم :"ليس بالقوي عندهم" وقال ابن عبد البر:"كلهم ضعفه"، قال الذهبي: "ضعفوه" .

٩- يحمل قوله في تعديل بعض الرواة على شهادته بدين الرواي لا روايته.

مثال ذلك: صالح بن بشير بن وادع المري، البصري القاص الزاهد.

قال عنه في رواية جعفر بن أبي عثمان:" صالح المري كان قاصاً، وكان كل حديث يحدث به عن ثابت باطل".

وفي روايات ابن مُحْرِز، ومحمد الصغاني والدقاق بن هيثم: "ليس بشيء"

وفي روايات الغلابي وابن أبي شيبة ومعاوية: "ضعيف".

وفي رواية ابن أبي خيثمة: "ضعيف الحديث"

وفي رواية للدوري : " صالح المري، ليس به بأس".

وقد اجمع النقاد على تضعيفة: قال ابن المديني: ليس بشيء، ضعيف .

وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال ابن حبان: غلب عليه الخير والصلاح حتى غفل عن الإتقان في الحفظ.

اما قول ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: "ليس به بأس" ، يحتمل ان يكون وصف صلاحه وديانته ووعظه، لأنه كان قاصاً، ولم يكن يعرف صحيح الحديث من سقيمه وما رايت احد وصفه (بالثقة) .

العلة، الحديث المعلل ، موقع العلة، اسبابها
طرق الكشف عنها عند المحدثين

كلية العلوم الاسلامية – قسم الحديث استاذة المادة: د.نضال علي حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف العلة اصطلاحا:

العلة كما عرفها العلماء سبب خفيّ يقدح في صحة الحديث، فيصبح الحديث معلولا بعد أن كان ظاهره السلامة.

يقول ابن مهدي: لأن أعرف علةَ حديث أحب إليَّ من أن أكتب عشرين حديثاً.

الحديث المعلل:

قال ابن الصلاح: الحديث المعلل هو ما اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

قال الحافظ ابن حجر :الحديث المعلل من أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا، ولا يقوم بها الا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد ابن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم.

قال علي بن المديني: ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة .

وقد ذكر الحاكم: أن معرفة علل الحديث من أجلِّ هذه العلوم، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل.

وقال الخطيب البغدادي: فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد .

اين تقع العلة؟؟؟

والعلة أحياناً تكون في الإسناد، وأحياناً في المتن، فإذا وقعت العلة في الإسناد: فإما أن تقدح في السند فحسب، أو فيه وفي المتن، أو لا تقدح مطلقاً، وهكذا إذا وقعت العلة في المتن فعلى هذا يكون للعلة خمسة أقسام:

تقع العلة في الإسناد، ولا تقدح مطلقاً.

وتقع في الإسناد، وتقدح فيه دون المتن.

وتقع في الإسناد، وتقدح فيه وفي المتن معاً.

وتقع في المتن، ولا تقدح فيه ولا في الإسناد.

وتقع في المتن، وتقدح فيه دون الإسناد.

أسباب العلة

الأول : السبب العام الضعف البشري وهو الذي يقف وراء الكثير من هذه العلل، ولا يسلم منه مخلوق، ولا عصمة إلاّ لله ولكتابه، ولرسوله(صلى الله عليه وسلم)، وما وراء ذلك يصيب ويخطئ، ويتذكر وينسى، على ما بينهم من تفاوت في ذلك، بين مكثر ومقلّ.

الثاني : ما يتصف به بعض الرواة من خفة الضبط، وكثرة الوهم، مع بقاء عدالتهم.

الثالث : الاختلاط، وهو آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك، تصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث ما، والكشف عنه مهمة عسيرة شاقة.

الرابع : قصر الصحبة للشيخ وعدم ملازمته، وقلة الممارسة لحديثه.

الخامس : خفة الضبط لأسباب عارضة، تؤثر في ضبط الراوي دون أن تؤثر في إدراكه، مثل ضياع كتبه، أو احتراقها، أو ابتعاده عنها...

السادس: رواية الحديث بالمعنى أو اختصاره.

السابع : تدليس الثقات، فقد يدرك النقاد هذا التدليس، فيكشفوا ما فيه من انقطاع، أو روايته عن ضعيف غير اسمه أو كنيته، أو يسمي شيخه أو يصفه بغير ما هو معروف به.

الثامن : الرواية عن المجروحين والضعفاء.

طرق الكشف عن العلة

ومن أهم الطرق التي اتبعها المحدثين في الكشف عن العلة هي:

١- **جمع طرق الحديث ورواياته** وأسانيده الموازنة بين هذه الطرق؛ فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامة الحديث من العلة، إن وجد اختلفوا أمكن ظهور العلة فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف.

٢- **معرفة مراتب الرواة** ومن دار عليهم الإسناد، ان اهمية هذه المعرفة تتجلى عند الاختلاف بينهم ، فينظر في أصحاب الراوي والآخذين عنه، ودرجاتهم في الحفظ ، والمقدم منهم عند الاختلاف والاضطراب.

٣- **معرفة كيفية تحمّل الراوي للحديث** من الشيوخ هل هو سماع، أم عرض، أم إجازة أم مناولة، أو غير ذلك، تعين هذه المعرفة من التثبت من سماعات الرواة من شيوخهم فان الراوي إذا لم يقرأ أحاديثه على الشيخ ، فمن المحتمل أنْ يدخل عليه التحريف أو التصحيف فتضعف احاديثه.

٤- **معرفة أسماء الرواة وكناهم** وألقابهم وأنسابهم والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف، والمتشابه من اسماء الرواة ، وتتجلى أهمية هذه المعرفة في احتمال تشابه الأسماء بين ثقة وضعيف، أو اختلاف الأسماء والشخص واحد.

٥- **معرفة مواليد الرواة، ووفياتهم**، وأصحاب الرحلة منهم، تعين هذه المعرفة اثبات لقاء الرواة وسماعهم من الشيوخ من عدمه، فيعرف اتصال الأسناد من عدمه.

٦- **معرفة العواصم والمدارس الحديثية** نشأتها ورجالها ومذاهبها العقدية والفقهية، فان تنوع البلدان والمدارس الحديثية تعين على كشف العلل فان كان الحديث كوفياً احتمل التدليس، وإن كان بصرياً احتمل تأثير الإرجاء والاعتزال في إسناده.

٧-**عدم دراسة السند بمعزلٍ عن المتن**، بل لا بدَّ للباحث من دراسة السند بالنسبة إلى المتن، فقد يكون السند ظاهرُه الصحة، إلا أن المتن فيه نكارة شديدة.

٨- **مراجعة أحكام النقَّاد على الحديث**، لا سيما ما ورد في كتبهم المصنَّفة في علل الحديث، أو في السؤالات؛ فإن غالب كتب العلل تذكر الاختلاف على الرواة، وتبين الوجه المحفوظ وما يقابله، وتذكر علة الحديث، وإن وقعت في السند أو في المتن.

للاستزادة راجع

- علل الحديث، لابن أبي حاتم.
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي.
- النكت على كتاب ابن الصلاح ، لابن حجر.
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني.
- منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل، للداودي
- جهود المحدثين في بيان علل الحديث، للمطيري .

نقد المتون والأسانيد بعد عصر الصحابة
عوامل ظهور علم النقد وتطوره
المراحل التي مر بها تدوين علم النقد عند المحدثين

كلية العلوم الاسلامية –قسم الحديث استاذة المادة: د.نضال علي حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

ما ان ذهب عصر الصحابة تسلم من بعدهم التابعين راية حمل السنة، والحفاظ عليها وازداد اهتمامهم بحفظها وعنايتهم بروايتها ورواتها، وتوثيقها وسلكوا منهج الصحابة في الاحتياط، والثبت في قبول الروايات، وبعد وقوع الفتن في زمن علي بن أبي طالب(رضي الله عنه) وظهور الفرق المختلفة والحركات السياسية اشتدت الحاجة الى نقد الروايات، والرواة خاصة بعد ان تفشى الكذب والوضع، وأخذ الغلاة من كل فرقة بوضع الأحاديث لنصرة مذهبهم وكثرت الروايات والاسانيد فضلا عن ضعف الهمم، وقل الضبط، والاتقان عند بعض الرواة مما سبب وقوع الأخطاء في المتون، والإخلال في سماعها، والتقصير في أدائها، فجعل العلماء يتشددون فلا يقبلون الحديث إلاّ من عرف بضبطه واتقانه فضلا عن اتصافه بالعدالة.

قال ابن عباس(رضي الله عنهما): " إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب، والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف ".

فاصبح الإسناد أصلا من أصول الدين، ولولاه لقال من شاء ما شاء، فلا يقبلوا رواية المحدث عن النبي(صلى الله عليه وسلم) إلا بذكر الاسناد، وصار الضبط والعدالة ركنان مهمان في نقد الرواة.

قال محمد بن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

واستمر الحال فنقدوا الرجال والأسانيد بلا أي تعصب وتقصير، ولم يقبلوا إلا ممن تم ضبطه واتقانه وظهرت عدالته، وردوا كل من لم يتصف بهما ولو كانوا مشهورين في العبادة أو السياسة أو كانوا من أقرباء العلماء أو الأمراء.

ومع اهتمامهم بالاسناد ونقد الرجال الذي هو معيار صدق الحديث، وكذبه كان للتابعين نظرات في متن الحديث وتوثيقه بعيدا عن السند.

من ذلك: عن سعيد بن جبير، قال: سألت ابن عمر(رضي الله عنهما): عن نبيذ الجر، فقال: "حرم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نبيذ الجر، فأتيت ابن عباس(رضي الله عنهما)، فقلت: ألا تسمع ما يقول ابن عمر؟ قال: وما يقول؟ قلت: قال: حرم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نبيذ الجر، فقال: صدق ابن عمر، حرم رسول الله(صلى الله عليه وسلم) نبيذ الجر، فقلت: وأي شيء نبيذ الجر؟ فقال: كل شيء يصنع من المدر".

هكذا كان الناقد ينظرون الى المتون كلما احتاجوا الى التثبت، رغم انهم لم يشكوا بعدالة الرواي، وانما خطر ببالهم: ان يكون هناك بعض الانحراف في متن الحديث لخطأ الراوي فأردوا ان يتثبتوا من صحته بالسؤال عنه من عالم آخر.

ثم اتسعت حركة النقد وتتابع عمل المحدثين في نقد الروايات والرواة وجَدُّوا في حفظ السنن والرحلة فيها، والتفتيش عنها والتفقه فيها، وكان النقد ينقل مشافهة ثم جرى تدوينه مختلطا بكتب الرواية ثم ظهر الكثير من أئمة المحدثين كتبوا ما تحملوه، وحرروا ما حفظوه، واصبح عندهم رصيد ضخم من السنة، كما تعددت عندهم أسانيدها، واختلفت طرق روايتها، وقد أكسبهم كل ذلك خبرة تامة في نقد المتون وبصيرة ناقدة في أحوال الرواة وإنتقاء الرجال، والتفتيش عن الضعفاء، والبحث عن أسباب النقل، وأطلقوا على المتروكين الجرح، وعلى الضعفاء القدح، وتخصص بعضهم بهذا الجانب منهم مالك والثوري وشعبة، ومن بعدهم ابن المبارك ويحيى القطان، ومن بعدهم ابن معين، وعلي بن المديني، واحمد بن حنبل.

وكانت كتبهم تدور حول نقد الحديث سندا ومتناً، ونقل عنهم اقوال تدل بوضوح علي أهمية هذا المنهج، ورفضهم لكثير من الرواة كان يعود الى إهتمامهم بالمتن بالدرجه الاولى.

قال الربيع ابن خثيم: " إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار، نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها".

وقال الأوزاعي: "كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا، كما نعرض الدرهم الزائف فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا منه تركنا".

ولما سمع عروة بن الزبير الحديث الذي يروى في الصخرة" انها عرش الله الأدنى" أنكر ذلك وقال: سبحان الله يقول الله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ﴾ وتكون الصخرة عرشه الأدنى؟.

ولما كثر الرواة وطالت الأسانيد وكثرت الروايات، جعل العلماء يقعدون القواعد لمعرفة صحيح الأحاديث من سقيمها ومعروفها من منكرها ومقبولها من مردودها، ولمعرفة ثقات الرواة وحفاظهم من ضعفائهم، ولمعرفة سماع الرواة وطرق تحملهم واداءهم، فجمعت تلك القواعد لتصبح علما نافعا سمي **بعلم مصطلح الحديث** والبدء بالتصنيف والتأليف في ذلك العلم، لم يقتصروا فيه على مباحث الاسناد وحده بل اعتنوا بما يتعلق بالمتن غاية العناية لعلمهم ان المتن هو المقصود من هذا العلم، بل هناك تلازماً وترابطاً بين نقد السند ونقد المتن، فما السند إلا طريق للمتن. والغالب على الإسناد المقبول الانتهاء إلى متن صحيح، والغالب على المتن الصحيح أن يرد عن طريق سند صحيح، وقد لا يحصل هذا فيركب الواضعون إسنادا صحيحا على خبر موضوع لا يثير الشبهه في نظرهم بأن يكون كلاما صوابا حكمة أو غيرها، لكن ليس من كلامه(صلى الله عليه وسلم)، فيرده أهل الحديث رغم صحة إسناده وسلامة معناه، ويكون المتن صحيحا بإسناد ضعيف فيرد الإسناد، ويصح المتن إن وجد له طريق آخر صحيح .

ان نقد المتن تابع لنقد السَّند، والمتون التي تُنقد غالبًا هي المتون التي صحَّت اسانيدُها، فنحن إذا تحقَّقنا من صحَّة السَّند واتِّصاله وخلوِّه من آفاته نأتي بعد ذلك لنقد المتن؛ ذلك أنَّ الأسانيد الضَّعيفة لا نحتاج فيها إلى نقد المتن؛ لأنَّ الحديث أصلا لا يصحُّ إسناده إلى رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، فضعف السَّند يلغي الحديث من بداية البحث، فمتى ما اكتشفنا خللًا في السَّند لم نتعب أنفسنا في المضيِّ في البحث عن علل في متنه. والناظر الى تعريف مصطلح الحديث والذي بقواعده يعرف الصحيح من الحديث السقيم، ويتميز به المقبول من المردود، وإلى

بيان شروط الحديث الصحيح يجد مدى اهتمام المحدثين بالسند والمتن معا، فمعرفة الضبط، وهو لا يتحقق الاّ بمقارنة متون مروياته مع متون الثقات من الرواة، فان وافقهم غالبا عرفنا إنه ضابط وان خالفهم عرفنا انه غير ضابط.

وشروط الحديث الصحيح: ثلاثة منها للسند(اتصال السند، وعدالة الرواة ، والضبط) واثنان للمتن(انتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة).

والشذوذ: قد يقع بالسند وقد يقع بالمتن وكذلك العلة قد تقع بالسند وقد تقع بالمتن.

ويعرف الشذوذ هو مخالفة الثقة من هو أوثق منه بمقارنة المتن الذي رواه بمتن الرواة الثقات، قد يصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة وقد يصح المتن ولا يصح السند لورود دلائل على صحة المتن من طرق اخرى.

هذا وان من مهمات علم الحديث ضبط وتحرير ألفاظ السنة، فهناك علوم تختص بالمتن منها: غريب الحديث ، مختلف الحديث ومشكل الحديث ، الناسخ والمنسوخ

وهناك الكثير من المباحث التي تدل على اهتمام المحدثين بالمتن كما اهتموا بالسند يضيق الوقت لذكرها.

عوامل ظهور علم النقد وتطوره

١- الغيرة على الدين، والحرص على صيانة السنة من التحريف والتغيير باعتبارها المصدر الثاني من مصادر التشريع، وفيها الحلال والحرام وهذا يفسر لنا تشدد الصحابة واحتياطهم في قبول الرواية.

٢- ظهور الفتن، وذهاب الناس إلى الابتداع ، واستحلال الكذب، ووضع الاحاديث وخاصة في آواخر عصر التابعين وما بعده.

٣- ضعف ملكة الحفظ عند الكثيرين مما يحول دون ضبط الرواية الأمر الذي دعا النقاد إلى ضرورة التتبع لنقلة الأخبار وخاصة في بدايات المائة الثانية وما بعدها.

٤- كثرة الرواة ، والمرويات لطول العهد بالرواة من الصحابة، واختلاط السقيم بالصحيح، مما زاد من الحاجة الى تتبع الرواة وسبر، المرويات، من الضروريات اللازمة وخاصة في المائة الثالثة وما بعدها.

المراحل التي مر بها تدوين النقد عند المحدثين

المرحلة الاولى: ابتدأ النقد أقوالاً تقال في حق الرواة ومروياتهم، كتوثيق الرواة أو تضعيفهم أو بيان علل بعض المتون، كبيان ادراج او بيان غريب أو مشكل، وما إلى ذلك من ملاحظات أو تصويبات حديثية، تكتب على هوامش كتب الحديث كالمسانيد والجوامع وغيرها من مصنفات الحديث التي ظهرت ابتداءًا.

المرحلة الثانية: مع مرور الزمن تنامت المعلومات النقدية فخصص بعضهم لها مصنفات مثل كتب السؤالات، دون فيها طلاب الحديث ما يسمعونه من شيوخهم في ذلك فحوت هذه الكتب قدراً كبيرًا من المعلومات التي أمتازت بالدقة والوضوح، مثل: اسئلة الدرامي لابن معين، أسئلة الميموني لأحمد بن حنبل، ورأى بعضهم ان تكتب هذه الملاحظات أو الاستدراكات عقب ذكر الحديث، كالمسند المعلل ليعقوب بن شيبة، العلل للترمذي التي ضمنها كتابه السنن، العلل لابن أبي حاتم الرازي وتمتد هذه الفترة ابتداءًا من منتصف الثاني حتى منتصف الثالث الهجري التي ظهرت فيه كتب الجرح والتعديل وكتب العلل بشكل واضح .

المرحلة الثالثة: افرد بعض النقاد مصنفات بنقد الرواة دون التعرض للروايات أو العكس مثل كتاب الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم، وهو كتاب حافل في نقد الرواة، وكتاب العلل لابن أبي حاتم، وهو من أشهر كتب علل الاحاديث ومتونها.

المرحلة الرابعة: لما تجمع للمتاخرين من هذه المادة ما تفيض به الكتب عمد النقاد الى حذف الاسانيد والاكتفاء بالمادة النقدية ذاتها، كما فعل المزي كتابه تهذيب الكمال، والذهبي في كتابه ميزان الاعتدال ، وابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب.

للاستزادة راجع

- دراسات في منهج النقد عند المحدَّثين، لمحمد العمري.
- منهج النقد عند المحدَّثين، للأعظمي .
- جهود المُحدِّثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف للجوابي.
-منهج المحدثين في نقد متون الاحاديث النبوية، للدكتورة موزة محمد الكور.

منهج الإمام البخاري في مسائل تتعلق بعدالة الرواة
نفي الثقة روايته ، أخذ الاجر ، التقرب من السلطان
الرواية عن أهل البدع

كلية العلوم الاسلامية – قسم الحديث استاذة المادة: د.نضال علي حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

المسألة الاولى : إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً، وروجع المروي عنه فنفاه، فهل يقبل قوله؟ ثم هل يؤثر النفي في عدالة الفرع الراوي عنه ؟

للعلماء في هذه المسألة قولان:

القول الأول: إن كان المروي عنه جازما بنفيه، كأن قال:(ما رويته)، أو(كذب علي) ونحوه، **وجب رد الحديث**، لتعارض الجازمان، والجاحد هو الأصل، ولا يقدح في باقي روايات الرواي عنه، ولا يثبت به جرحه، صرح به الخطيب البغدادي .

القول الثاني: وان كان المروي عنه غير جازما بنفيه، كأن قال:(لا أعرفه)، أو(لا أذكره) مما يقتضي جواز نسيانه، فلا يرد الحديث، ولا يقدح في عدلة الرواي عنه، وجاز العمل به على الصحيح وإليه ذهب البخاري وهو قول الجمهور من أهل الحديث والفقه والكلام، خلافاً لبعض الحنفية.

مثال: اخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس(رضي الله عنهما) قال: " ما كنا نعرف انتهاء صلاة رسول الله إلاّ بالتكبير"،

وهذا الحديث مما انكره الأصل على الفرع، ورواه مسلم ايضا في صحيحه عن عمرو بن دينار عن أبي معبد أنه سمعه يخبر عن ابن عباس قال:" ما كنا نعرف..الحديث ".

قال عمرو: فذكرت ذلك لأبي معبد، فأنكره، وقال: لم أحدثك بهذا! فقال عمرو له: قد أخبرتنيه قبل ذلك، مما يدل على ان الشيخان البخاري ومسلم يذهبان الى صحة الحديث ولو انكره روايه، أذا كان الناقل عنه ثقة، ولا يقدح في عدالة الاصل الرواي، ولا في عدالة الفرع الرواي عنه.

المسألة الثانية: إذا كان المحدث يغشى السلطان فهل يقدح في عدالته ؟

للعلماء في هذه المسألة قولان:

القول الأول: رد روايته ويقدح في عدالته، قدح كثير الورعين في بعض الرواة بسبب علاقتهم بالسلطان، وردوا أحاديثهم، وضعفوهم، **كأحمد بن واقد** ،

قال ابن نمير: تركت حديثه لقول أهل بلده، كان يغشى السلطان بسبب ضيعه له.

القول الثاني: قبول روايته ولا يقدح في عدالته، ذهب اليه الكثير من الأئمة كالامام احمد والبخاري وروى في صحيحه عن رجال كثيرين قد ضعفوا بسبب من هذه الأسباب، ولم ير ذلك قادحاً في عدالتهم، أو موجباً لرد رواياتهم، ما دام الراوي متصفاً بالصدق ومجانباً للكذب.

المسألة الثالثة: من أخذ على التحديث أجرا فهل تقبل روايته؟

والعلماء في هذه المسألة على ثلاث مذاهب:

المذهب الاول: المنع مطلقا: وترد روايته، ولا يكتب عنه، لما فيه من خرم المروءة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل، وإسحاق ابن راهويه ، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم.

المذهب الثاني: الجواز مطلقا: وتقبل روايته، وهو قول مجاهد، وعكرمة، طاووس، وغيرهم، **وهذا ما ذهب إليه البخاري**، وروى في صحيحه عن شيوخ كانوا يأخذون الأجرة على التحديث كالفضل بن دكين، وعفان بن مسلم ، وهشام بن عمار.

المذهب الثالث: التفصيل: فالمنع: مرتب على ما يمكن ان يجر اليه أخذ الأجر على التحديث من التكثر في الرواية المفضي إلى الكذب.

والجواز: محمول على من كان ثقة وثبت له عذر في أخذ الأجر كأن يكون فقيراً، وله عيال يجب عليه مؤونتهم وفي انقطاعه للتحديث يؤدي الى ترك الكسب إليهم.

الراوية عن أهل البدع

(البدعة) لغةً: ما أحدث على غير مثال سابق ، يقال: جئت بأمر بديع أي محدث عجيب لم يعرف قبل ذلك.

روى البيهقي بسنده عن الشافعي قال: (المحدَثات من الأمور ضربان: أحدهما ما أحدث مما يخالف كتابًا أو سنةً أو أثرًا أو إجماعًا، فهذه البدعة الضلالة، والثانية: ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا، وهذه محدثة غير مذمومة) .

وبدعة الضلالة: وهي المحدَثة المخالفة للقرءان والسنة على ضربين:

بدعة صغرى(مفسقة): التي لا تخرج صاحبها عن دائرة الإيمان كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

بدعة كبرى(مكفرة): التي تخرج صاحبها عن دائرة الإيمان، كمن أنكر معلوماً من الدين، كقولهم حلول الإلهية في علي، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة .

المسألة الرابعة: حكم الرواية عن أهل البدع الذين كفروا ببدعتهم

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة اقوال:

القول الأول:القبول مطلقاً أذا كان يعتمد على تأويل ظاهر وهو مذهب المتكلمين.

القوال الثاني:القبول إذا كان لم يستحل الكذب وهو مذهب جماعة من الاصوليين.

القول الثالث:الرد مطلقاً، حكى النووي الاتفاق على رد رواتهم.

المسألة الخامسة: حكم الرواية عن أهل البدع الذين لم يكفروا ببدعتهم.

للعلماء في هذه المسألة خمسة اقوال:

القول الاول: الرد مطلقاً، ولا يحتج بروايته ذلك لأنهم إما كفار أو فسّاق بما ذهبوا إليه، وكل من الكافر والفاسق مردود الرواية وهذا القول مروي عن الإمام مالك.

القول الثاني: تقبل روايته إذا كان صادقا ولم يستحل الكذب في نصرة مذهبه، سواء أكانوا دعاة أم لا، لأن اعتقاد حرمة الكذب يمنع من الإقدام عليه فيحصل صدقه، وذهب الى هذا القول الشافعي، والثوري ويوسف من الحنفية.

القول الثالث: القبول مطلقاً، سواء كانوا فسّاقاً أو كفّاراً بالتأويل وإلى ذلك ذهب طائفة من أهل الحديث والمتكلمين وقالوا: لا يرد كل مكفر ببدعته لأن كل طائفة تدّعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها.

القول الرابع: تقبل روايته إذا لم يكن داعيا الى بدعته ولا يروي ما يقوي بدعته وإلاّ فيرد حديثه، وهذا مذهب الكثير من العلماء وأئمة الحديث،ونسبه الخطيب البغدادي للإمام أحمد بن حنبل.

القول الخامس: تقبل روايته إذا كانت بدعته صغرى ولا تقبل إذا كانت بدعته كبرى، وبهذا قال الذهبي معلّلاً بأنه لو ردت مرويات هذا النوع يعني من كانت بدعته صغرى– لذهب جملة من الآثار النبوية وفيه مفسدة بيّنة؛ لأن هذا النوع كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق.

س/ ما هو مذهب الامام البخاري في الرواية عن اهل البدع ؟

ج: ذهب البخاري إلى إنه لا ترد رواية من لم يكفر ببدعته إلاّ أن ينكر أمراً متواتراً من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، بل تقبل الرواية عنه، اذا كان يعتمد على تأويل ظاهر وسائغ، ولم يستحل الكذب، وكان متقناً حافظا، ضابطاً لروايته، خاصة إذا انفرد المبتدع بشيء ليس عند غيره.

اعتمد البخاري في روايته عن أهل البدع على معايير هي:

١- ليس فيهم من كانت بدعته مكفرة.

٢- أكثرهم لم يكن داعياً لبدعته، أو كان داعياً ثم تاب.

٣- أكثر ما كان يروي لهم في المتابعات والشواهد.

٤- أحياناً يروي لهم في الأصول، لكن بمتابعة لهم غيرهم.

٥- كثير منهم لم يصح ما رموا به من البدعة.

للاستزادة راجع

- المدخل إلى علم السنن للبيهقي .
- معرفة أنواع علوم الحديث،لابن الصلاح
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي
- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي
- شرح الموقظة للذهبي، للميناوي
- تقريب علم الحديث لعوض الله

ميدان علم النقد عند المحدثين
نقد الاسناد، نقد المتن

كلية العلوم الاسلامية –قسم الحديث د.نضال علي حسين

ان ميدان النقد عند المحدثين يدور حول محورين:

الأول **(نقد الاسناد):** هو التّأكُد من استيفاء شروط الصحة الخمسة، التي اصطلح عليها العلماء لصحة السند، وهي: اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، وانتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة القادحة.

والثاني **(نقد المتون):** هو تمييز المقبول منه من المردود في ضوء قواعد النّقد المُعتبرة التي اصطلح عليها أئمة الحديث ونقاده، ليحتكموا إليها في تمييز المتن الصحيح من المتن غير الصحيح .

نقد الإسناد عن المحدثين

انتهج المحدثون منهجًا علميا دقيقا في نقد الأحاديث، أسانيدها ومتونها، فقد اهتمُّوا بالنقدين اهتمامًا بالغًا، بل عليهما تدور علوم الحديث؛ إذ عليهما ينبني قبول الحديث من ردِّه كل حديث صحَّ سنده عند المحدِّثين فقد نقدوه نقدًا دقيقًا لمعرفة خلوِّه من الشُّذوذ والعلَّة في إسناده وفي متنه على حدٍّ سواء.

أن نقد الإسناد مبنيٌّ على نقد رواته، ومعرفة مدى ضبطهم، وذلك يكون بمقارنة مروياتهم بروايات الثقات الآخرين، فهو نظرٌ إلى المتن من حيث الموافقة والمخالفة والزيادة والنقصان والقلب وعدمه، فإن كان موافقًا عدُّوه ضابطًا، وهذا تستدعي معرفةَ رواياته والنَّظر فيها ومقارنتها بغيرها، فهي **إذن نقدٌ لمتونه**، وكذلك يفعلون مع كلِّ رجلٍ من رجال الإسناد.

فاذا قال البخاري: أن فلاناً "منكر الحديث" مثلاً في تضعيف حديث ما، لا يعني تجاهل نقد المتن؛ لأن الراوي ما وصف بمثل ذلك الوصف في الغالب إلاَّ لوجود مرويات منكرة في متونه، والغالب على الإسناد المقبول الانتهاء إلى متن صحيح، والغالب على المتن الصحيح أن يرد عن طريق سند صحيح، والمتون التي تُنقد غالبًا هي المتون التي صحَّت اسانيدها، فنحن إذا تحققنا من صحَّة السَّند، واتِّصاله وخلوِّه من آفاته نأتي بعد ذلك لنقد المتن؛ ذلك أنَّ الأسانيد الضَّعيفة، لا نحتاج فيها إلى نقد

المتن؛ لأنَّ الحديث أصلاً لا يصحُّ إسناده إلى الرسول(صلى الله عليه وسلم)، فضعف السَّند يلغي الحديث من بداية البحث، فمتى ما اكتشفنا خللًا في السَّند لم نتعب أنفسنا في المضيِّ في البحث عن علل في متنه.

تعريفات

المتن : ما ينتهي إليه سند الحديث من الكلام والألفاظ.

السند: الإخبار عن طريق المتن، **والاسناد:** حكاية طريق المتن.

الخلاصة: المراد بالسند أو الإسناد هنا: هو سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث واحداً عن الآخر، حتى يبلغوا به إلى قائله.

الحديث الصحيح: هو ما اتصل سنده برواية العدل الضابط عن مثله، وسلم عن شذوذ وعلة.

شروط الحديث الصحيح؟؟

أولا – اتصال السند: أن يكون كل راوٍ من رواته قد تحمله ممن فوقه بطريق معتبر من طرق التحمل كالسماع، والعرض، والمناولة وغيرها.

ثانيا – عدالة الرواة: ملكة تحمل على ملازمة التقوى، والمروءة، وشروطها:

١ – **الإسلام:** فلا تُقبل رواية من لم يكن مسلماً، وهذا الشرط ليس في التحمل.

٢ – **البلوغ:** هذا الشرط يتعلق بحالة الأداء، والرواية دون حالة السماع والتحمل .

٣ – **العقل:** يعتبر العقل في حالتي التحمل والأداء.

٤ – **السلامة من اسباب الفسق:** أن لا يرتكب الكبائر ولا يصر على الصغائر .

٥ – **السلامة من خوارم المروءة:**

المروءة : آداب نفسانية تحمل صاحبها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات، اشتراط العلماء للمروءة سببه: أن الإخلال بها إما يكون لخبل في العقل، أو لنقصان في الدين، أو لقلة حياء، وكل ذلك رافع للثقة .

س/ بم تثبت عدالة الراوي؟

١- إما بتنصيص معدِّلين عليها، أي أن ينص علماء التعديل أو واحد منهم عليها.

٢ - وإما بالاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه كفاه ذلك، ولا يحتاج بعد ذلك إلى معدِّل ينص عليها، وذلك مثل الأئمة المشهورين، كالامام أحمد بن حنبل، والسفيانين، والأوزاعي، وغيرهم.

ثالثا: ضبط الرواة

الضبط اصطلاحا: أن يكون الراوي متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه من التبديل والتغيير إن حدث منه، عالماً بما يحيل المعنى إن روى به

ويقسّم الضبط إلى قسمين:

ضبط صدر : وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

ضبط كتاب : وهو صيانته لديه، منذ سمعه فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

س/ كيف يعرف ضبط الراوي؟

ج: يعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين في الرواية، فإن وافقهم في روايتهم غالبا فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه، ولم يحتج به.

رابعا:عدم الشذوذ:

عدم مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه أو أرجح ، مخالفة لم يمكن الجمع بينهما وجود هذه المخالفة يمنع من صحة الحديث .

خامسا: عدم العلة القادحة:

الحديث المعلل: هو الذي اطلع فيه على علة خفية تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، وتدرك العلة بتفرد الراوي بذلك الحديث، وعدم المتابعة، وبمخالفة غيره مع قرائن تنبه العارف على وهم بإرسال في موصول، أو وقف في مرفوع، أو دخول حديث في حديث.

فائدة:

والحكم باتصال السند، أو بوجود ما ينافي ذلك مثل التدليس، والإرسال، والإنقطاع وغيرهما مما يقدح في الإتصال هو ثمرة نقد السند.

والحكم بانتفاء الشذوذ، والعلة القادحة، أو الحكم بوجود شيء من ذلك في السند أو المتن هو ثمرة نقد السند والمتن.

للاستزادة راجع

- ❖ تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي.
- ❖ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي.
- ❖ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي.
- ❖ شرح الموقظة للذهبي، للمنياوي